

عاما من العمل

٢٠

من أجل تحسين حماية
الأطفال المتضررين من
النزاعات



مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

بالأطفال والنزاع المسلح





تصميم الغلاف:

وحدة التصميم البياني للأمم المتحدة/الحلول المعرفية
والتصميم/إدارة شؤون الإعلام

المصور:

لاسون أئاناسياديس/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مديرة المشروع:

ستيفاني تريمبلاي

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

بالأطفال والنزاع المسلح

الأمانة العامة للأمم المتحدة

New York, NY 10017, USA

Tel.: (+212) 963-3178

الموقع الإلكتروني

<http://childrenandarmedconflict.un.org>

جائزة:

فائز بجائزة تصميم الخدمات العامة

Graphic Design USA Inhouse Design Awards

© الأمم المتحدة ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

٥	تصدير بقلم بان كي - مون
٥	○ الأمين العام للأمم المتحدة
٦	○ أنتوني ليك المدير، التنفيذي لليونيسيف
٧	○ إيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام، إدارة عمليات حفظ السلام
٨	○ جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية
	مقدمة بقلم ليلي زروقي ، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح
١٠	
١٢	عشرون عاما من العمل لحماية الأطفال المتضررين من الحروب
١٤	تسليط الضوء على محنة الأطفال
١٥	○ تقرير غراسا ماشيل
١٥	○ مولد ولاية جديدة
١٧	بدء العمل: أولارا أوتونو يتسلم مهام منصبه
١٨	○ الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة
١٩	○ التعاون مع الجمعية العامة
٢٠	○ الأدوات الجديدة لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال
٢١	○ شهادة الحاجي بابا سوانه: أحد الجنود الأطفال المجندين السابقين في مجلس الأمن
٢٢	○ العمل مع مجلس حقوق الإنسان
٢٣	فترة التطبيق
٢٣	○ قرار مجلس الأمن ١٦١٢
٢٤	○ مقابلة: حماية الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٥	○ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح
٢٦	○ مقابلة: جان - مارك دو لا سابلير
٢٧	○ الجزاءات

- ٢٧ العمل مع الدول الأعضاء
- ٢٧ العمل معا في إطار الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني

٢٨

رادىكا كوماراسوامى تتسلم المهمة

- ٢٩ توسيع نطاق معايير الإدراج في القائمة
- ٣٠ شهادة: غريس أكلو، إحدى الأطفال المجندين السابقين من أوغندا
- ٣١ مقابلة مع: رادىكا كوماراسوامى

٣٢

لىلى زروقى تتولى دفة القيادة

- ٣٣ نحن "أطفال لا جنود"
- ٣٣ الاختطاف: المعيار الخامس للإدراج في القائمة
- ٣٤ شهادة: "أود أن أكون قدوة تحتذى. فقد جاء دوري لمساعدة الآخرين".
- ٣٥ العمل مع المنظمات الإقليمية
- ٣٦ مقابلة: سيندى إسحاق، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٣٧

تعزىز حماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات وبعدها

- ٣٨ إعادة الإدماج
- ٣٨ ما تعدُّ به أهداف التنمية المستدامة لصالح الأطفال المتضررين من الحروب
- ٣٩ شهادة: قصة بشير*، البالغ من العمر ١٦ سنة

٤٠

الأطفال والنزاع المسلح: التطلع إلى المستقبل

- ٤٠ تعزىز احترام القانون الدولى
- ٤٢ المساءلة بوصفها عنصرا أساسيا في منع الانتهاكات
- ٤٢ التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة لدول
- ٤٣ عمليات السلام باعتبارها مداخل لحماية الأطفال

٤٤

فرجىنيا غامبا: مجابهة تحدىات السنوات العشرىن المقبلة

٤٦

خاتمة

تصدير بقلم بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة



في ٢٠١٦، الأمين العام بان كي-مون يجتمع مع جنود أطفال سابقين في كيفو الشمالية، جمهورية الكونغو الديمقراطية
المصور: إسكندر ديبيني/مكتبة صور الأمم المتحدة

دفعت محنة الأطفال المتضررين من الحرب المجتمع الدولي إلى إيجاد سبل جديدة وفعالة لحماية أضعف أفراد الأسرة البشرية.

أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما. كما أصبح تقرير السنوي عن الأطفال النزاع المسلح أداة هامة لمنع استخدام الأطفال في القوات المسلحة، ويسرني أن ألاحظ أن جميع الحكومات التي أدرجت في الملحق المرفقة بذلك التقرير قد تعهدت رسمياً بالعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ويمثل هذا إنجازاً كبيراً، وأحد الأهداف التأسيسية لهذه الولاية.

والدول هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية الحقوق الأساسية لأطفال العالم. وأدعو الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات المعنية في الأمم المتحدة وكل من بإمكانه أن يحدث تأثيراً إلى أن يكونوا على مستوى هذا الاختبار وأن يمنحوا جميع الأطفال الطفولة التي يستحقونها. 

فقبل عشرين عاماً، اعترفت الجمعية العامة بالمحنة الفريدة التي يقاسمها الأطفال الواقعون في شرك النزاعات وأنشأت ولاية ممثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وكان لهذا الالتزام الذي تولى النهوض به على مدى عقدين من الزمان تولى ممثلون خاصون متعاقبون النهوض بهذا الالتزام من خلال الدعوة والعمل ثمار الذي تمثلت ثماره في ما يلي: تسريح عشرات الآلاف من الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة وحصول آلاف الأطفال على خدمات كانوا في ميسس أمس الحاجة إليها وزيادة هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة مساءلة مرتكبي الانتهاكات.

ولا يقل عن ذلك أهمية تحقيق توافق عالمي جديد في الآراء بين الدول الأعضاء على منع تجنيد أن الأطفال ينبغي ألا يتم تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات وينبغي وضرورة حمايتهم من جميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

ولقد كان من دواعي سروري أن أدمع في عام ٢٠١٤ حملة "أطفال لا جنود" التي أطلقتها ممثلي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والتي حققت منذ ذلك الحين تقدماً يستحق الذكر في

أتوني ليك

المدير التنفيذي لليونيسيف

“أيا كانت أسباب الوحشية المعاصرة المرتكبة بحق الأطفال، فقد أن الأوان لوضع نهاية لها”.

وردت هذه العبارة في التقرير المؤثر عن الأطفال والنزاع المسلح الذي أعدته غراسا ماشيل في عام ١٩٩٦ والذي ساعد في تكاتف العالم خلف قضية مشتركة هي حماية الأطفال الواقعين في مرمى نيران الحروب. وأدى ذلك إلى إنشاء مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي أدى بدوره إلى زيادة الوعي وزيادة العمل. ويمثل مكتب الممثل الخاص، تحت قيادة الممثلة الخاصة ليلي زروقي، قوة لا تلبث في رصد الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال وفضحها ووضع نهاية لها.

وهو عمل بات أكثر أهمية وإلحاحاً منه في أي وقت مضى.

فاليوم، يعيش ما يقدر بنحو ٢٥٠ مليون طفل في بلدان ومناطق متضررة من النزاعات. وهناك عدد لا يحصى من الأطفال يعيشون الآن في مجتمعات محلية تحاصرها النزاعات ويتعذر في أغلب الأحيان إيصال المساعدة الإنسانية الكافية إليها. وقامت جماعات مسلحة بتجنيد أعداد كبيرة جداً من الأطفال في صفوفها أو إلحاقهم بها قسراً بها أو استخدامهم فيها بطريقة أخرى.

وخلف العنف في جميع أنحاء العالم ندوباً جسدية ونفسية بملايين الأطفال - حيث عاشوا أهوالاً ما كان ينبغي لأي طفل أن يراها على الإطلاق؛ وشاهدوا أحداثاً لا ينبغي أن يشاهدها أي طفل أبداً؛ ووقعوا ضحية أسوأ من في الجنس البشري.

وكل واحد من هؤلاء الأطفال له الحق في أن يعيش طفولته وأن ينعم فيها بالأمان ويتعلم وينمو حتى يبلغ سن الرشد. وله الحق في التقدم، ليس من أجله هو فحسب، بل من أجل مجتمعه أيضاً. وذلك لأن الطفل الذي انتهكت حقوقه دون أن يعاقب منتهكوها ستكون احتمالات احترامه لحقوق الآخرين عندما يكبر أقل.

وقد قام مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح على مدى ٢٠ عاماً باستنفاذ غضب الناس من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحملهم على اتخاذ إجراءات لمنعها، مُقيماً في عمله هذا شراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وومستعينا بألية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ.

ويُظهر التقدم الذي أحرزناه بالفعل - والذي يضم هذا التقرير بعض أمثله - ما نستطيع القيام به من خلال جهودنا المشتركة حالياً ومستقبلاً. فعلى سبيل المثال، في العام الماضي وحده، تم تسريح قرابة ١٠٠٠٠ صبي وفئة من قوات أو جماعات مسلحة، حيث عادوا إلى بيوتهم. إلى مدارسهم. إلى أماكن آمنة يمكنهم أن يتعافوا فيها.

إنه تقدم يجب أن نضيف إليه من أجل هؤلاء الأطفال ومن أجل إنسانيتنا المشتركة. معاً. 

إيرفيه لادسوس

وكيل الأمين العام، إدارة عمليات حفظ السلام

وتشكل آلية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها أداة أساسية في هذا الصدد. فالمعلومات التي يتم جمعها والتحقق من صحتها من خلال هذه الآلية تدعم أنشطة الدعوة التي نقوم بها لدى أطراف النزاعات. كما تُستخدم هذه المعلومات في إجراءات تصدينا لهذه الانتهاكات ومنعها.

ومن خلال التدريب على حماية الطفل، يعود الآلاف من أفراد قوات حفظ السلام والشرطة من جميع أنحاء العالم إلى بيوتهم كل عام وقد اتسعت معرفتهم بما تعنيه حماية الأطفال في أصعب السياقات. وقد قمنا، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومع اليونيسيف، بوضع وحدة تدريبية لفترة ما قبل النشر من أجل أفراد حفظ السلام العسكريين ونقوم حالياً بإعداد نشاط تدريبي متخصص بشأن حماية الأطفال من أجل وحدات شرطة الأمم المتحدة، لضمان إلمام جميع أفراد بعثات حفظ السلام بما ينبغي فعله لتحسين حماية الأطفال.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا القوي وتعاوننا لتحقيق تغيير إيجابي ودائم في حياة أكبر عدد ممكن من الأطفال الذين يواجهون أصعب الظروف. 

تمثل حماية المدنيين في أوقات النزاعات أحد أهم المهام التي يعهد بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى بعثات حفظ السلام.

ولا شك في أن الأطفال هم الفئة الأضعف بين السكان. فهم يقعون بالآلاف ضحايا لفظائع لا يمكن تخيلها. ويصاب الآلاف منهم بالصددمات من جراء العنف الذي يحدث أثناء النزاعات. ومن دواعي فخرنا أن نكون في شراكة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وأن نساعد في تنفيذ ولايته.

وقد كان لتطور ولاية المكتب الولاية على مدى السنوات العشرين الماضية صدى إيجابيا في العمل الذي تؤديه بعثاتنا. فقد باتت حماية المدنيين مدرجة الآن بشكل منهجي في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤدي مستشارو حماية الطفل دورا أساسيا في إسداء المشورة إلى قيادة البعثات وفي كفالة مراعاة حقوق الأطفال في جميع جوانب عملنا على الأرض. ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جنوب السودان، ومن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دارفور، تعزز بعثاتنا أنشطة حماية الطفل، بما في ذلك عندما نحتاج إلى التفاوض على إطلاق سراح الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، أو دعم تنفيذ خطط العمل.

جيفري فيلتمان

وكيل الأمين العام للشؤون السياسية

والعراق وكولومبيا واليمن. وهذه وتتسم تقارير الممثل الخاص بأهمية حاسمة في كفالة عدم نسيان واجب حماية الأطفال، وذلك إضافة إلى الدور الذي يقوم به التقارير لها، إلى جانب مستشاري مستشارو حماية الأطفال في العديد من بعثات إدارة الشؤون السياسية، أهمية حاسمة في كفالة عدم نسيان واجب حماية الأطفال.

والواقع أن التعاون الوثيق بين إدارة الشؤون السياسية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الميدان هو أمر لا غنى عنه.

وتؤكد الاستعراضات الأخيرة للكيفية التي تساعد بها الأمم المتحدة في صون السلام والأمن العالميين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الحاجة إلى أن تعمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا لتحقيق السلام الدائم. ومن دواعي فخر إدارة الشؤون السياسية أن تكون شريكا وثيقا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. 

لقد كان تقرير غراسا ماشيل الهام بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال مُحققا فيما خُصص إليه منذ ٢٠ عاما من أن أنجع الوسائل لحماية الأطفال من النزاعات المسلحة هي وقف نشوب النزاعات المسلحة ذلك النزاع.

واليوم، لا تزال النزاعات مستعرة في جميع أنحاء العالم، وتزداد تعقيدا. ومع ازدياد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال إلى مستويات ربما لم يسبق لها مثيل، بات لزاما علينا أن تكون استجابتنا متواكبة مع ذلك: فالأمم المتحدة ما زالت تقوم باستحداث وصقل أدوات لمنع نشوب النزاعات، عاملة في ذلك مع الشركاء لضمان أن يشتمل الحوار وجهود الوساطة على الشواغل المرتبطة بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة وأن تتضمن اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام أحكاما ضد هذه الممارسة.

وقد غطت تقارير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح كثيرا من الأماكن التي تعمل فيها بعثات إدارة الشؤون السياسية لمساعدة الأطراف على إيجاد حلول سياسية للنزاعات العنيفة، ومنها كالنزاعات الدائرة في أفغانستان وسوريا والصومال

مقدمة بقلم ليلي زروقي

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح



ليلي زروقي تجتمع بأسر شردها النزاع أثناء بعثة لها في الشرق الأوسط.
المصورة: ستيفاني تريمبلي/مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

ومنذ عام ٢٠٠٠، تم تسريح أكثر من ١١٥ ٠٠٠ من الأطفال المجندين بفضل الجهود الجماعية التي بذلتها الجهات المعنية بحماية الطفل. وفي السنوات الأخيرة، أسهمت حملة «أطفال، لا جنود» في هذا التقدم بمساعدتنا على العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء المعنية كشركاء حقيقيين من خلال معالجة الثغرات وبناء القدرات وتقوية المسؤولية الوطنية.

وساعد هذا العمل الحاسم بشأن تجنيد الأطفال، الذي أدينه بالتعاون الوثيق مع شركائنا في اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وجهات أخرى، على إرساء الأساس للتصدي

عندما بدأت عملي في ٢٠١٢، ورثت ولاية ذات إطار قانوني محكم ومصحوبة بآليات للعمل مع هيئات الإدارة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأطراف النزاعات.

وقد أثار إعجابي فوراً التزام المجتمع الدولي الراسخ إزاء هذه المسألة وما حققه أسلافي من إنجازات رائعة في استحداث هذه الأدوات الشاملة.

ومن ثم فقد شرعت في توطيد المكاسب التي تحققت واستشكاف كيفية إحراز مزيد من التقدم لصالح الصبية والفتيات وأين يمكن إحراز هذا التقدم. وسعيتُ على وجه الخصوص إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم، اللذين يشكلان جوهر معاناة الأطفال في أوقات الحروب ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالانتهاكات الجسيمة الأخرى.

تعلمناها على التحديات الجسيمة والملحة التي ما زال الأطفال يواجهونها. فحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح تمثل مسعى مستمرا ومتطورا. ونحن نواجه في الوقت الحالي تحديات خطيرة للغاية في سبيل حماية الأطفال من النزاعات التي يطول أمدها والتطرف العنيف والحرمان الجماعي من الحرية، وغير ذلك كثير. لقد علمتني تجربتي في هذا المنصب أن المستقبل محمّل بشواغل جديدة وشواغل متكررة على حد سواء. ونحن بحاجة إلى حلول مبتكرة وتعاون موسع لمعالجة هذه المسائل.

وسأقدم في هذا المنشور استعراضا للعمل الذي تحقق في السنوات العشرين الماضية وسأطرح أيضا أفكارا بشأن الخطوات المقبلة لمنح الأطفال ما يحتاجون إليه ويستحقونه من الحماية.



ليلي زروقي

وكيلة الأمين العام

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

بالأطفال والنزاع المسلح

للانتهاكات الجسيمة الأخرى. وكان هناك التزام كبير وتطورات إيجابية في حماية المدارس والمستشفيات، باستخدام الوسائل العسكرية وغيرها بمنع استخدامها في الأغراض العسكرية، وفي كبح العنف الجنسي أثناء النزاعات. وساهم إدراج مسائل حماية الأطفال في عمليات السلام بشكل أكثر تواترا إسهاما قيما في دعم تلك الجهود. كما تم تعزيز التقدم من خلال تكثيف التعاون مع شركائنا وإنشاء تحالفات جديدة لصالح الأطفال، بوسائل منها، مثلاً، اتفاقات الشراكة مع المنظمات الإقليمية. وقد ساعدنا ذلك على توسيع مظلة الولاية وتدعيم المسؤولية الإقليمية عن حماية الأطفال.

وإذا كان من المهم أن نغتتم هذه الفرصة لاستعراض العمل الذي قمنا به على مدى السنوات العشرين الماضية وتقييم ما أحرز من تقدم، فمن المهم بنفس الدرجة أن نحاول تطبيق الدروس التي

عشرون عاما من العمل لحماية الأطفال المتضررين من الحروب

الإنجازات والتقدم



حقق العمل بالتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وطاقفة عريضة من الشركاء تقدما لملايين الأطفال المتضررين من النزاعات

نايروت، ١٤ سنة (مغطاة الرأس في وسط الصورة) في حصة دراسية في مكان للتعليم المؤقت تدعمه اليونيسيف في موقع حماية المدنيين بالقرب من بور، جنوب السودان.

مصدر الصورة: Rich/UNICEF/UN-١٤-١٩

ما تحقق من إنجازات وما أحرز من تقدم

٥ خمسة معايير لإدراج أطراف النزاعات

خمس معايير لإدراج أطراف النزاعات في القوائم الملحقه بالتقرير السنوي للأمن العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

- ٥ تجنيد الأطفال واستخدامهم*
- ٥ القتل والتشويه*
- ٥ الاغتصاب والعنف الجنسي في حالات النزاع*
- ٥ الهجمات على المدارس والمستشفيات*
- ٥ اختطاف الأطفال*
- ٥ منع إيصال المساعدات الإنسانية

* من معايير الإدراج في القائمة

✪ إنشاء آلية للرصد والإبلاغ

إنشاء آلية للرصد وللإبلاغ في جميع البلدان التي توجد بها أطراف مدرجة في القوائم الملحقة بالتقرير. التقرير بالتحديد لتوفير معلومات موثوقة وفي حينها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة العليا.

✪ اتخاذ ١١ قراراً بشأن الأطفال

اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١ قراراً بشأن الأطفال والنزاع المسلح

✪ تسريح أكثر من ١١٥ ٠٠٠ من الجنود الأطفال

تسريح أكثر من ١١٥ ٠٠٠ من الجنود الأطفال منذ عام ٢٠٠٠ نتيجة الحوار وخطط العمل.

✪ توافق عالمي في الآراء على وجوب عدم تجنيد الأطفال

التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على أن الأطفال ينبغي ألا يتم تجنيدهم واستخدامهم من قبل قوات الأمن الوطنية في حالات النزاع، وينبغي حمايتهم من جميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

✪ ١٦٦ تصديقا

١٦٦ تصديقا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، المعتمد في عام ٢٠٠٠.

✪ اعتماد مبادئ باريس في عام ٢٠٠٧ وإقرارها من قبل ١٠٥ دول

اعتماد مبادئ باريس في عام ٢٠٠٧ وإقرارها من قبل ١٠٥ دول بهدف ضمان معاملة الجنود الأطفال بوصفهم ضحايا في السقار الأول، لا جنات. وضمان اعتبار إدماجهم أولوية.

✪ إجراءات عالمية قوية من أجل المدارس والمستشفيات

اتخاذ إجراءات عالمية قوية من أجل حماية المدارس والمستشفيات.

✪ توقيع ٢٧ خطة عمل

توقيع ٢٧ خطة عمل مع أطراف النزاعات.

✪ إعلان المدارس الآمنة

اعتماد إعلان المدارس الآمنة لمكافحة استخدام المدارس في الأغراض العسكرية في عام ٢٠١٥ وإقراره من قبل ٥٦ دولة بالفعل.

✪ إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع

عقد التزام دولي راسخ بإنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع وإحراز تقدم في هذا الاتجاه.

خطة العمل

كيف يمكن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة:

- أولاً إصدار أوامر عسكرية بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم
- ثانياً الإفراج عن جميع الأطفال الذين عملوا في صفوف قوات الأمن
- ثالثاً ضمان إعادة إدماج الأطفال في الحياة المدنية
- رابعاً تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم
- خامساً إدماج آليات التحقق من السن في إجراءات التجنيد

CHILDRENANDARMEDCONFLICT.UN.ORG

الأمم المتحدة | يونسيف

عبر عن دعمك

وقل للعالم إنهم:



مصدر الصورة: الأمم المتحدة/وحدة التصميم البياني

✪ رفع ٩ من أطراف النزاعات من القائمة

رفع ٩ من أطراف النزاعات في أوغندا وتشاد وسري لانكا وكوت ديفوار ونيبال من مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح عقب إنجاز كل منها خطة عمله.

تسليط الضوء على محنة الأطفال

استعراض تاريخ إنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وتطويرها



أحد الجنود الأطفال أثناء تسريحه في أفغانستان.
مصدر الصورة: ٢٠٠٤-NYHQ/UNICEF/٦٥٤-Brooks

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، سعت الأمم المتحدة إلى توجيه انتباه دولي أكبر إلى محنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

الإعلام ولم يعد السكان المدنيون، بمن فيهم الصبية الفتيان والفتيات، في مأمن من النزاع، بل أصبحوا من ضحاياه المباشرين وأهدافا ترصدتها الأطراف المتحاربة. وبينما كان العالم يشاهد النزاعات الوحشية بفصولها المتوالية، كان الناس في بيوتهم وفي قاعات مجالس الحكومة وفي كل مكان يتساءلون: "أي شيء باستطاعتنا أن نفعله كي نوفر حماية أفضل لملايين الأطفال الذين ينشأون في البلدان المنكوبة بالحروب؟"

وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الطفل إلى الأمين العام أن يعين خبيرا لإجراء دراسة واقية عن آثار الصراعات على الأطفال، بما في ذلك مشاركتهم في الحروب كجنود.

ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وبناء على توصية من لجنة حقوق الطفل، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها "التدهور الخطير في حالة الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم من جراء المنازعات المسلحة".

وفي ذلك العام، كانت الحروب مستعرة في سيراليون وليبيريا والبلقان والصومال وأفغانستان وأماكن أخرى. فبعد انتهاء الحرب الباردة، اتسعت رقعة القتال الطائفي. وكان يستحيل غض البصر عن الآثار المروعة للنزاع على الأطفال. وأصبح من الشائع أن تنشر وسائل الإعلام صورا مروعة للأطفال المجندين وصور مشاهد الصبية والفتيات القتل والجرحي والمشردين قد باتت مادة شائعة في وسائل



في عام ٢٠١٥، غراسا ماشيل تحدث مع أحد الجنود الأطفال السابقين خلال زيارة إلى معسكر مُقام بمساعدة اليونيسيف بالقرب من فريتاون، في سيراليون.

مصدر الصورة: Grossman/UNICEF/UNI٢٩٦٩٨

وعينت غراسا ماشيل، أول وزير تعليم في موزامبيق بعد الاستقلال، وإحدى المدافعين عن حقوق الطفل، للاضطلاع بهذا المشروع الضخم.

تقرير غراسا ماشيل

سافرت غراسا ماشيل على مدى سنتين إلى عدة بلدان متضررة من النزاعات والتقت بأطفال وأسر وعاملين في المجال الإنساني وموظفين حكوميين وكل من كان بإمكانه أن يساعدها على اكتساب فهم أفضل لما يعانيه الصبية والفتيات.

ووصف تقريرها، "أثر النزاع المسلح على الأطفال" الذي قدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، الأعمال البالغة الوحشية التي كان يتعرض لها ملايين الأطفال المحاصرين في النزاعات، وبين الطابع المركزي الذي تحتله هذه المسألة بالنسبة للبرامج الدولية لحقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. وكان التقرير بمثابة دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وأبرزت وبيّنت غراسا ماشيل الممثلة الخاصة أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة وقدمت مجموعة من التوصيات، منها تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح كي تظل حماية الأطفال في طليعة قضايا حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي".

مولد ولاية جديدة

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وبعد أربعة أشهر من نشر تقرير ماشيل، أوصت الجمعية العامة باتخاذها القرار ٧٧/٥١، بتعيين ممثل خاص للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح. فُولدت بذلك ولاية جديدة. وكان المجتمع الدولي آنذاك قد عمل على أن يوجّه إلى مسألة حماية الأطفال المتضررين من الحروب الاهتمام الذي تستحقه وأنشأ الآن جهة مركزية للعمل من أجل تعزيز حماية الطفل على الصعيد العالمي.

نشر تقرير غراسا ماشيل، "أثر النزاع المسلح على الأطفال" قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١ يوصي بتعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

1996



“هناك ملمح فريد تختص به النزاعات المسلحة في وقتنا الحاضر وهو أن الأطفال يعانون أشد المعاناة.”

— غراسا ماشيل

وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، عين الأمين العام كوفي عنان أولارا أوتونو، من أوغندا، كأول ممثل خاص له يعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأُنيطت بأوتونو ولاية “تقييم التقدم المحرز، والخطوات المتخذة، والمصاعب القائمة في مجال تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، والتشجيع على إقامة الشبكات، وتعزيز التعاون الدولي لضمان احترام حقوق الطفل في هذه الحالات، والمساهمة في تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المختصة، فضلا عن المنظمات الحكومية”.

الولاية المسندة من الجمعية العامة

مقتطفات من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١

توصي الأمين العام بأن يعين، لفترة ثلاث سنوات، ممثلا خاصا يعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال.

توصي الممثل الخاص بالقيام بما يلي:

- (أ) تقييم التقدم المحرز، والتدابير المتخذة، والصعوبات القائمة في مجال تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح؛
- (ب) ترقية الوعي وتعزيز جمع المعلومات عن محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، والتشجيع على إقامة الشبكات؛
- (ج) التعاون الوثيق مع لجنة حقوق الطفل، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والوكالات المتخصصة وغيرها من

(د) رعاية التعاون الدولي لضمان احترام حقوق الطفل في هذه الحالات، والمساهمة في تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالات المتخصصة، ولجنة حقوق الطفل، والمقررون الخاصون المختصون والأفرقة العاملة المختصة، فضلا عن العمليات الميدانية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وغير ذلك من الهيئات والمنظمات غير الحكومية المختصة؛

تطلب إلى الممثل الخاص أن يقدم إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان تقريرا سنويا يتضمن معلومات ذات صلة عن حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، مع مراعاة الولايات القائمة وتقرير الهيئات ذات الصلة؛

أول ممثل خاص للأمين العام يعني بالأطفال والنزاع المسلح
الأمين العام يعين أولارا أوتونو كأول ممثل خاص له يعني بالأطفال والنزاع المسلح

1997

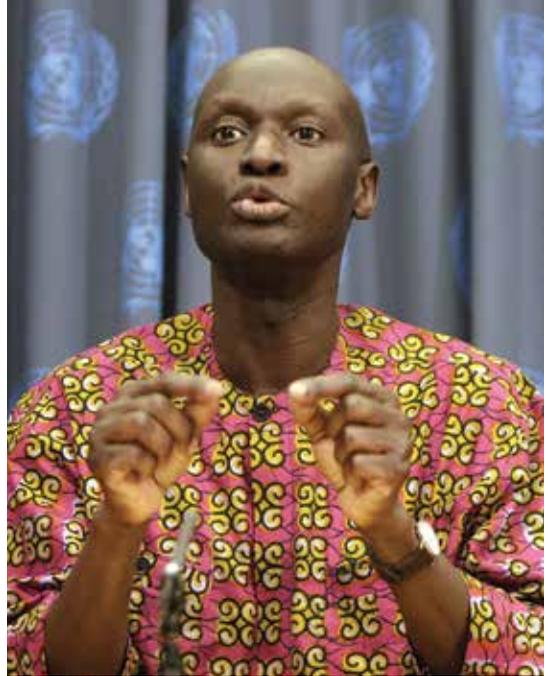
بدء العمل: أولارا أوتونو يتسلم مهام منصبه

الممثل الخاص الأول يبدأ عمله بهمة كبيرة

أولارا أوتونو يقدم إحاطة إعلامية إلى الصحافة في الأمم المتحدة بنيويورك عام ٢٠٠٣. مصدر الصورة: مكتبة صور الأمم المتحدة

وسلط الضوء على المسائل التي يمكن أن تحدث تأثيرا كبيرا لصالح الأطفال:

“إعطاء الأولوية لحقوق الطفل في أحكام اتفاقات السلام وفي ولايات عمليات حفظ السلام، وتسريح الأطفال للمجندين وإعادة وإعادة إدماجهم في المجتمع، وعودة الأطفال النازحين والمشردين وإعادة إدماجهم، [...] والعلاج النفسي، ووالتعليم والتدريب المهني، ومسائل قضاء الأحداث.”



سافر أولارا أوتونو، في الأشهر القليلة الأولى في منصبه، إلى السودان وسيراليون وليبيريا ويوغوسلافيا السابقة وعمل على كسب التأييد للولاية الجديدة بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

ويست أولارا أوتونو، في أول تقرير له يقدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٨، خطته للتصدي لمحنة الأطفال المتضررين من الصراعات.

ينبغي ألا للأطفال دور يقومون به في الحروب

مقتطف من أول تقرير يقدم إلى الجمعية العامة من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح ٤٨٢/٥٢/أ

الواقع أن استحداث وانتشار الأسلحة الآلية الخفيفة الوزن يَسِّرُ للأطفال الصغار جدا حملها واستخدامها. وهناك عدد أكبر من الأطفال الذين يُستخدمون كطباخين وسعاة وبوابين، وهي طرق غير مباشرة من الأصب قياستها. كما استخدم يستخدم الأطفال في إزالة الألغام والتجسس وعمليات التفجير الانتحاري.



الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة: مسألة من مسائل السلام والأمن المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن

في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أول مناقشة مفتوحة له بشأن الأطفال والنزاع المسلح. واقترح أولارا أوتونو، في كلمته، مجالات لتحرك مجلس الأمن نحو "المنع (الوقاية) الوقاية والحماية والتعافي".

إذ أعلن أن "مجرد الكلام على الورق لن ينقذ الأطفال من الخطر"، وطلب إلى المجلس أن "يأخذ بزمام المبادرة بأن يبعث برسالة واضحة مؤداها أن استهداف الأطفال واستخدامهم وإساءة معاملتهم أمر لا يمكن قبوله".

ثم ناشد أوتونو المجلس أن يدرس مبادرات ملموسة لمنع أو تخفيف معاناة الأطفال، مصرا على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاعات، ودعا إلى اعتبار المدارس والمستشفيات "مناطق خالية من المعارك"، وطلب تحسين رصد ومراقبة تدفق الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الخفيفة.

وأكد أيضا أهمية التعافي، لأن الحروب تترك ندوبا عميقة في قلوب الأطفال وعقولهم. وقال إن برامج الإدماج ضرورية لمساعدة الأطفال على إعادة بناء حياتهم، وهي ضرورية أيضا لكسر دوامة العنف.

فتاة تنظر إلى بيتها المهدم بعد أن أصابته ضربة جوية في نيسان/أبريل ٢٠١٥.
مصدر الصورة: UNICEF/UN018341/Jahaf

وفي عام ١٩٩٩، تم بموجب أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح إدراج مسألة الأطفال المتضررين من الحروب على جدول أعمال مجلس الأمن. وحدد القرار وأدان ٦ انتهاكات جسيمة يعاني منها الأطفال أشد المعاناة في أوقات النزاع، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المسألة.

وكان الممثل الخاص، أولارا أوتونو، ينادي طيلة فترة ولايته باستحداث مجموعة جديدة من الأدوات لإقناع أطراف النزاعات أو الضغط عليها لحماية الأطفال والتقيد بالتزاماتها وبالقانون الدولي.

أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح
مجلس الأمن يعرب عن تأييده لولاية الممثل الخاص في بيان رئاسي.

1998

قرار مجلس الأمن ١٢٦١

بموجب أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أدرجت مسألة الأطفال المتضررين من الحروب على جدول أعمال مجلس الأمن.

1999

التعاون مع الجمعية العامة

ويقدم الممثل الخاص في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة معلومات عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة ويبين التعاون الجاري لتحسين معالجة محنة الأطفال المتضررين من النزاع. ويساهم تقديم هذا التقرير في إبقاء الجمعية العامة، على اطلاع على القضايا الأكثر إلحاحا والقضايا الناشئة. كما يشكل عرض التقرير على دورة اللجنة الثالثة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام حوارا تفاعليا بين الدول الأعضاء والممثل الخاص. ويشارك الممثل الخاص أيضا في المبادرات المواضيعية للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والمناقشات المتعلقة باللاجئين والنازحين وآثار التطرف العنيف على الأطفال.

وأنشأت الجمعية العامة أيضا حزبا يخص مسألة الأطفال والنزاع المسلح في ولاية أجهزة حقوق الإنسان بطلبها إلى الممثل الخاص أن يقدم تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان والهيئة التي سبقته، لجنة حقوق الإنسان.

أظهرت الجمعية العامة، من خلال إنشاء ولاية الممثل الخاص، التزامها بإدراج مسألة الأطفال والنزاع المسلح بشكل راسخ في قائمة القضايا التي يعكف عليها المجتمع الدولي. ويظهر هذا الالتزام أيضا في عدة جهود ذات صلة بذلتها الجمعية العامة.

فقد اعتمدت الجمعية العامة، على مر السنين، معاهدات وقرارات أساسية لإرساء إطار من القواعد لتحسين لتعزيز حماية الأطفال من آثار الحروب. وجاءت اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة فأرسيا الأسس اللازمة لحماية الأطفال. وتحظى اتفاقية حقوق الطفل بتصديق من جانب الجميع تقريبا وتتواصل الممثلة الخاصة الدعوة لدى الدول الأعضاء التي لم تصدق على البروتوكول الاختياري كي تقوم بالتصديق عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ الجمعية العامة، كل عام، قرارا بشأن حقوق الطفل، يتناول القضايا والتحديات الراهنة. وهو قرار يتم التفاوض عليه داخل اللجنة الثالثة للجمعية العامة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية، وتنشأ عنه تطورات من قبيل الدراسة العالمية الشاملة المرتقبة بشأن الأطفال المسلوبين الحرية.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

بالتوازي مع وضع الولاية، بُذلت جهود لاعتماد صك دولي لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في عام ٢٠٠٠. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بدأ نفاذ البروتوكول.

ويوجب البروتوكول على الدول القيام بما يلي:

- ⦿ حظر التجنيد الإجباري لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة؛
- ⦿ كفالة ألا يشارك في القتال أي شخص في قواتها المسلحة يقل عمره عن ١٨ سنة؛
- ⦿ اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحظر ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من طرف الجماعات المسلحة من غير الدول؛

ويغدو حاليا البروتوكول الاختياري، الذي نال ١٦٦ تصديقا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، معيارا قانونيا عالميا، وقد أثر بالفعل في حياة آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم.

قرار مجلس الأمن ١٣١٤

أكد القرار الثاني بشأن الأطفال والنزاع المسلح مجددا أن الاستهداف المتعمد للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، قد يشكل تهديدا للسلام والأمن، وطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن الانتهاكات ضد الأطفال في أوقات النزاعات.



الأدوات الجديدة لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال

في عام ٢٠٠١، بعث مجلس الأمن برسالة قوية إلى العالم مفادها أن تجنيد الأطفال لن يعود بالإمكان التسامح معه. وطلب القرار ١٣٧٩ إلى الأمين العام أن يرفق بتقريره عن الأطفال والنزاع المسلح مرفقا يدرج فيه أطراف النزاعات التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات النزاع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي خطوة هامة، ذهب القرار إلى أبعد من ذلك بأن طلب إلى الأمين العام أيضا إدراج أطراف النزاعات في الحالات التي، وإن لم تكن مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، قد تهدد في رأيه صون السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأضافت القرارات اللاحقة أربعة معايير للإدراج في ذلك المرفق وهي: العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والهجمات على المدارس والمستشفيات، واختطاف الأطفال. وأشار مجلس الأمن إلى أن أطراف النزاعات المدرجة أسماؤها في التقرير يتعين عليها، كي ترفع من مرفق تقرير الأمين العام، الدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل وضع خطط عمل وتنفيذها تنفيذا كاملا.

وتستهدف خطط العمل إنهاء ومنع الانتهاكات ضد الأطفال التي تدرج بسببها أطراف النزاعات في المرفق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل خطة العمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال المجندين من قبل قوات الأمن الحكومية الإجراءات التالية:

خطة العمل
كيف يمكن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة:

أولاً إصدار أوامر عسكرية بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم

ثانياً الإفراج عن جميع الأطفال الذين عملوا في صفوف قوات الأمن

ثالثاً ضمان إعادة إدماج الأطفال في الحياة المدنية

رابعاً تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم

خامساً إدماج آليات التحقق من السن في إجراءات التجنيد

CHILDRENANDARMEDCONFLICT.UN.ORG

الأمم المتحدة يونيسف

مصدر الصورة: الأمم المتحدة/وحدة التصميم البياني

قرار مجلس الأمن ١٣٧٩

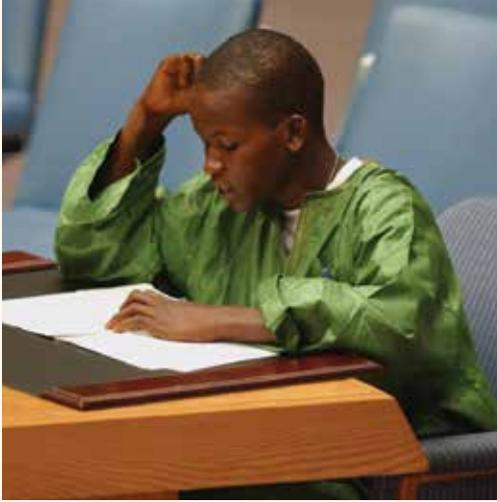
طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يرفق قائمة بالأطراف في النزاعات المسلحة التي تلجأ إلى تجنيد أو استخدام الأطفال انتهاكا للالتزامات الدولية التي تسري عليها، وذلك في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو التي يمكن أن يواجه الأمين العام انتباهه إليها، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٠٠١

اليوم الدولي لمكافحة تجنيد الأطفال

دخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشترك الأطفال في المنازعات المسلحة حيز النفاذ في ١٢ شباط/فبراير. ويعرف هذا التاريخ حاليا باليوم الدولي لمكافحة تجنيد الأطفال.

٢٠٠٢



الحاجي بابا سوانح، البالغ من العمر ١٤، أول طفل يلقي كلمة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أثناء جلسة مكرسة لمسألة الأطفال والنزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
مصدر الصورة: UNICEF/UNI40829/Markisz

ويفضل مساعدة أسرتي الحاضنة وبعض الأصدقاء، اجتهدت في عملي ولم أياس. وأنهيت منذ عامين الدراسة المؤهلة للحصول على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية.”
بالمثابرة يمكن إحراز تقدم.
وأضاف أن “سيراليون كان بها أطفال مجنونون قبل ١٥ سنة. وكنت واحدا منهم. أما اليوم، فإن سيراليون خالية من الأطفال المجندين.”

الحاجي بابا سوانه: أحد الجنود الأطفال المجندين السابقين في مجلس الأمن

لم يكن الحاجي بابا سوانه يتجاوز العاشرة من العمر عندما اختطف ليصبح أحد الجنود الأطفال المجندين في الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وقد قاتل طيلة السنتين التاليتين في حرب وصفها بأنها “واحدة من أشد الحروب الأهلية وحشية وشراسة في تاريخ النزاعات المسلحة”. وأنقذ على يد الأمم المتحدة وشركائها في عام ٢٠٠٠، وبعد مرور عام سافر جوا إلى نيويورك ليلقي كلمة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وكان مما قاله: “اعتدت على أن أقاتل إذا تعرضنا لهجوم”. وأضاف “قمنا خلال الهجمات بقتل أشخاص وإحراق منازل وتدمير ممتلكات وبتز أعضاء. غير أنني كنت في أحيان أكثر أشارك في غارات من أجل الطعام وأقوم بأعمال منزلية لصالح زوجة القائد.”

وأعرب في نهاية كلمته عن سروره لأن آلاف الأطفال مثله قد منحوا الفرصة من خلال المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة للهروب من حياة مليئة بالعنف.

وتبّه عند ذلك قائلا “أعرف أن هناك أطفالا آخرين ممنوعين من الهروب، وخاصة أخواننا. وقال “أطلب إلى هذه الهيئة باسم جميع أطفال سيراليون أن يبذلوا كل ما في وسعهم لوضع نهاية لهذه القصة المحزنة.”

وبعد ذلك بثلاث عشرة سنة، في آذار/مارس ٢٠١٤، عاد الحاجي إلى مجلس الأمن.

وقال “أود أن أخبركم بما حدث لي”. “فقد عدت إلى المدرسة،

قرار مجلس الأمن ١٤٦٠

يؤيد فيه المجلس دعوة الأمين العام إلى تحديد “فترة تطبيق” للقواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويعرب فيه المجلس عن عزمه على الدخول في حوار - أو دعم الأمين العام لبدء حوار - مع أطراف النزاعات التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم بغية وضع خطط عمل واضحة ومحددة زمنيا لإنهاء هذه الممارسة. ويدعو فيه أطراف النزاعات التي أدرجها الأمين العام إلى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم.

قرار مجلس الأمن ١٥٣٩

يطلب إلى الأمين العام أن يستحدث آلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ من أجل تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وفي حينها بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ويهيب بأطراف النزاعات التي أدرجها الأمين العام أن تعد خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ويعرب عن اعترامه بالنظر في فرض تدابير محددة الهدف ومتدرجة (جزاءات) ضد الأطراف التي تمتنع عن استحداث خطط عمل أو الوفاء بما عليها من التزامات واردة في خطط العمل الخاصة بها.

٢٠٠٣

٢٠٠٤

العمل مع مجلس حقوق الإنسان

في كل عام، يقدم المقرر الخاص تقريرا سنويا إلى مجلس حقوق الإنسان يبلغه فيه بما أحرز من تقدم وما تبقى من تحديات في سبيل حماية حقوق الأطفال المتضررين بالحروب. ويقدم التقرير أثناء جلسة تحاور في مجلس حقوق الإنسان، يشارك فيها الممثل الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال، الأمر الذي يتيح للممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح تسليط الضوء على العديد من من أن يبرز الصلات العديدة بين العمل المضطلع به بموجب ولاية الممثل الخاص والعمل المضطلع به بموجب ولاية وعمل المجلس، وأن يتبادل كذلك تبادل الآراء مع الدول الأعضاء بشأن المجالات القضايا الرئيسية المثيرة للقلق.

ويقدم مكتب الممثل الخاص أيضا معلومات تتعلق بالبلدان المدرجة في جدول الأعمال المتصل بالأطفال والنزاع المسلح لأغراض عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ويتيح إدراج قضايا الأطفال والنزاع المسلح في التوصيات الخاصة ببلدان بعينها تعزيز المساعي المشتركة الرامية إلى التشجيع على زيادة تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. فضلا عن ذلك، يعمل مكتب الممثل الخاص بشكل وثيق مع الإجراءات الخاصة ولجان التحقيق المنشأة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، بهدف ضمان أن تولى أعمالها الاهتمام الواجب لحقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

لجنة حقوق الطفل هي من بين الهيئات المهمة الأخرى التي يتم التحوار. معها وقد تم التعاون معها بشكل وثيق منذ سنوات عديدة من أجل توجيه الاهتمام إلى حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وتجسيد الشواغل ذات الصلة في الملاحظات الختامية التي تصدرها اللجنة بشأن الدول. كما يوجد تعاون وثيق بين الممثل



منظر لمجلس حقوق الإنسان أثناء إحدى دوراته، جنيف، سويسرا.
المصور: جان-مارك فيري/مكتبة صور الأمم المتحدة

الخاص ومكتبه واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فيما يتصل بأمور منها استعراض تقارير الدول المقدمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 

قرار مجلس الأمن ١٦١٢

يقر آلية الرصد والإبلاغ التي اقترحها الأمين العام لجمع معلومات موثوقة في حينها عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وينشئ مجلس الأمن هيئة فرعية، هي الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح بهدف استعراض المعلومات المقدمة من الآلية بشأن الحالات القطرية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

2000

فترة التطبيق

إحداث تغيير ملموس في مصير الأطفال المعرضين للخطر على الأضرار الواقعة



أولارا أوتونو يدي بكلمة أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٥.
المصور: ريك باجورناس/مكتبة صور الأمم المتحدة

أشار أولارا أوتونو، منذ البداية، إلى أن العالم قد استحدث "مجموعة قوية من الصكوك الدولية والقواعد المحلية".

وقد قال أوتونو في بيان صحفي نشر يوم تصويت مجلس الأمن: "لقد دخلنا الآن فترة التطبيق". "فأول مرة، تنشئ الأمم المتحدة نظاما رسميا منسقا ومفصلا ودقيقا من هذا النوع يتعلق بالامتنال للأحكام. إذ يجمع هذا النظام بين كل العناصر الرئيسية التي استحدثناها في السنوات القليلة الماضية لضمان المساءلة والامتنال للأحكام على أرض الواقع. وبشكل ذلك نقطة تحول بالغة الأثر ذات تأثير بالغ".

وأعلن أن التحدي الأكبر الذي نواجهه جماعيا هو كيفية ترجمة "هذه المعايير والالتزامات إلى عمل يمكن أن يحدث تأثيرا ملموسا في مصير الأطفال المعرضين للخطر على أرض الواقع".

وكان اتخاذ القرار ١٦١٢ في تموز/يوليه ٢٠٠٥، توجبا لسنوات من الجهود التي بذلت لإنجاز ذلك على وجه التحديد.

قرار مجلس الأمن ١٦١٢

سعى القرار ١٦١٢، بإقراره آلية الرصد والإبلاغ التي اقترحتها الأمين العام للأمم المتحدة، إلى إنشاء نظام منسق وفعال على الصعيد القطري لجمع معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق من تلك المعلومات.



دي بريلينبرغ وورث يتحدثان عن حماية الأطفال إلى أعضاء جماعة مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
مصدر الصورة: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مقابلة

حماية الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية

دي بريلينبرغ وورث هو رئيسه رئيسة شؤون حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إمكان أن تصف لي العمل الذي تقوم به؟

الرصد والإبلاغ كجزء من أنشطة الدعوة. وقد أحضرت معي في بعض الحالات صحائف وقائع تعرض معلومات تغطي عدة سنوات من الانتهاكات ضد الأطفال التي ارتكبتها الجماعة التي يقودها القائد الذي أتأاور معه، وأفعل ذلك حتى نتخط مناقشة قولهم "نحن لا نجد أطفالاً" ونتجه مباشرة إلى: كيف يمكننا أن نساعدكم على تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم. وهو أمر يترك تأثيره في القادة ويحملهم على أن يأخذوك فوراً على محمل الجد.

تحقق تقدم كبير في التصدي لتجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هذا صحيح، فعندما بدأنا العمل على تنفيذ خطة العمل، أخبرني بعض الناس أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتوقف أبداً عن تجنيد الأطفال.

“

“الإحصاءات أساسية، ولكن من المهم ألا ننسى أبداً أن كل طفل نبلغ عنه له قصته الخاصة.”

— دي بريلينبرغ وورث

أنا مسؤولة عن فريق معني بحماية الأطفال يتألف من حوالي ٣٠ ضابط يقومون برصد انتهاكات حقوق الطفل بشكل يومي والإبلاغ عنها. ويجري تحليل المعلومات التي يجمعونها وإضافتها إلى إحصاءات آلية الرصد والإبلاغ.

والإحصاءات أساسية، ولكن من المهم ألا ننسى أبداً أن كل طفل نبلغ عنه له قصته الخاصة عن حياته قبل وقوع الانتهاك وأثناء الانتهاك وفي فترة التعافي منه. وتساعدنا هذه المعلومات في فهم أسباب وأنماط الانتهاكات، والجناة، والمنهجية التي يستخدمونها. وهذا يساعدنا على تخطيط إعداد أنشطة الوقاية. فعلى سبيل المثال، لا يزال تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة ظاهرة شائعة. والتحليل يساعدنا على فهم طرق عمل مختلف الجماعات المسلحة وبالتالي نستطيع توجيه أنشطة الوقاية نحو أهداف محددة، والتواصل مع القادة مستندين إلى معرفة سليمة بأساليب عملهم.

وتوجد في الكونغو جماعات مسلحة عديدة، يتراوح عددها بين ٤٠ و ٤٥ جماعة تقريبا. وعندما أتواصل مع قادة الجماعات المسلحة أستخدم المعلومات التي جمعناها عن طريق آلية

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

أنشأ القرار ١٦١٢ أيضا كيانا مخصصا لإيلاء اهتمام مستمر للمسألة في مجلس الأمن وهو: الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ومن خلال إنشاء هذه الهيئة الفرعية، أكد المجلس مجددا التزامه بتوفير أدوات قوية لدعم ولاية الممثل الخاص وكفالة الاتصال المستمر معه.

ويتلقى الفريق العامل العالمي تحديثات عالمية معلومات فصلية عن المستجدات في العالم فصلية وتقارير شاملة منتظمة بشأن حالات البلدان كل منها على حدة المختلفة.

وبعد أن يقوم الأمين العام بتقديم التقارير القطرية، يقدم الفريق العامل توصيات إلى أطراف النزاع والحكومات والجهات المانحة، وكذلك الجهات الفاعلة التابعة للأمر المتحدة، بشأن التدابير الرامية إلى إنهاء الانتهاكات وتعزيز حماية الأطفال المتضررين من الحروب. وحتى الآن، استعرض الفريق العامل أكثر من ٥٠ تقريرا قطريا وأصدر توصيات بشأنها، مما أدى إلى إحراز تقدم ملموس في التعامل مع حالات كثيرا ما تكون مساعي حماية الأطفال فيها محفوفة بالتحديات.

كما ينتهج الفريق العامل نهجا استباقيا في عمله المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، سالكا في ذلك مسارات منها زيارة البلدان المدرجة على جدول الأعمال، وتنظيم إحاطات إعلامية غير رسمية مقدمة من الخبراء بشأن المسائل المتعلقة بحماية الطفل، وعقد مؤتمرات عن بعد بالفيديو مع موظفي الأمم المتحدة المعنيين بحماية الطفل في الميدان. وأثبتت جهود الفريق العامل أثرها الإيجابي على مر السنين، وخاصة من خلال إدراج مسألة حماية الأطفال المتضررين من الحروب في جميع جوانب عمل مجلس الأمن وقراراته.

وقد ترأست الفريق العامل خمس دول هي فرنسا والمكسيك وألمانيا وكلمسبرغ وماليزيا. وكان يجري تعزير يوقد تعززت الولاية تحت كل رئاسة، وأدرجت معايير جديدة للإدراج في القائمة وقدم الدعم لحملة "أطفال لا جنود" وأدخلت صياغات أقوى لتناول الانتهاكات الجسيمة واحترام القانون الدولي ومسائل من قبيل إعادة الإدماج والإفلات من العقاب وإمكانية فرض جزاءات على الجناة.

وكنت أظن أن ذلك ممكن. واليوم نعلم جميعا أنه ممكن.

والحكومة هي التي تتولى أمر خطة العمل. وهي ملتزمة للغاية بتنفيذها تنفيذًا كاملاً. وهناك تعاون وثيق بينها وبين الأمم المتحدة. ولأن الكونغو بلد كبير فإن حملات التجنيد لصالح القوات المسلحة متواصلة. ومن المثير للإعجاب أن الجيش يطلب دعماً عندما يشك في سن المجندين لدى وعندما يحاول محاولة الأطفال قيد تسجيل أنفسهم في صفوفه.

لقد قال لي أحد قادة الجيش مؤخرًا: "لقد تغيرت نظرتنا إلى الأطفال. ولم نعد نجد الأطفال، وبات ذلك عادة متأصلة فينا. وهو تغيير لا رجعة فيه". لقد سررت بذلك كثيرا.

هل تشعرين الآن بأن لك حليفا قويا في السعي إلى تحقيق هدفنا الأعم وهو: إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وجميع الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جميع أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

من الواضح أن ذلك أولوية، وما زال أمامنا عمل كثير ينبغي أن نقوم به. ونقوم حاليا ببذل كثير من الجهود في مجال المنع.

ويعلم الجميع أن قتل شخص ما جريمة، ولكن هناك تحديا كبيرا نواجهه وهو أن معظم الناس ما زالوا لا يعرفون أن تجنيد الأطفال جريمة.

لذا، فقد اتفقتنا مع الحكومة على أننا بحاجة إلى التوعية. ومن ثم، فقد تواصلنا مع المشاهير والشخصيات الجديرة بالاحترام لتسجيل أغان ورسائل والتوعية بهذه المسألة في جميع أنحاء البلد. وفي السنوات القليلة الماضية، نالت الحملة الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال الدعم من نجم موسيقى البوب ويراسون، ومن الفريق القومي لكرة القدم، النور، الذي فاز بكأس أفريقيا، ومن لاعبي كرة سلة السلة المشهورين، مثل بيسماك بيومبو، الذي يلعب لفريق NBA. كما بدأت شبكة التلفزيون الوطنية بث برنامجا تلفزيونيا أسبوعيا عن الأطفال والنزاع المسلح.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح الحكومة حاليا لنا بالاتصال بالجماعات المسلحة لأغراض حماية الطفل. وهناك أيضا جهود مستمرة من جانب الحكومة لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويزداد حاليا عدد ما يصدر من أوامر القبض، وستبدأ في القريب العاجل أول محاكمة على تجنيد أطفال بموجب القانون الوطني.

لذلك وعندما يسألني الناس عما إذا كنت أعتقد أن بالإمكان إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الكونغو. أقول لهم: نعم، إنه أمر ممكن.



مقابلة

جان-مارك دو لا سابلير يتحدث إلى الصحفيين عقب اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧.
المصور: إسكندر ديببي/مكتبة صور الأمم المتحدة

جان - مارك دو لا سابلير

“وأعتقد أن حملة [أطفال لاجنود] تتيح لنا بالفعل أن نقوم بذلك وأن نضع حدا لمشكلة التجنيد الذي تقوم به الحكومات، وهذا ما أمله. وفي الوقت نفسه، تفتح الحملة الأبواب أمام أمر لم أتمكن من إرساء أسسه منذ البداية وهو الحوار مع الجهات الفاعلة من غير التابعة لدول. ويسعدني أن فرنسا قد أسهمت في ذلك من خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٥.

“وقد استُخدمت الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح كنموذج جدير بالاحترام وكان لها تأثيرها في استحداث ولايات أخرى متصلة بحماية المدنيين. ويجب أن تُعتبر هذه الولاية قصة نجاح للأمم المتحدة.”

“

“من المهم جدا في نظري البدء بتناول مشكلة الجنود الأطفال للأطفال المجندين.”

— جان - مارك دو لا سابلير

جان - مارك دو لا سابلير الممثل الدائم السابق لفرنسا لدى الأمم المتحدة، وأول رئيس للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

“يسرني أن [القرار] ١٦١٢ يمكن أن يوفر إطارا للعمل الجاري حاليا. وحينما كنا نتفاوض بشأن القرار ١٦١٢، كان هناك شعور بأنه يتعين توطيد الإنجازات التي تحققت. وكنت أبحث أيضا عن الهيكل الأكفأ لعملنا، ويسعدني أننا توصلنا إلى فكرة الفريق العامل [التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح].

“وكانت هناك، في نظري، مسألتان على جانب كبير من الأهمية.” أولاهما أنه كان يتعين أن يهتم مجلس الأمن بانتظام بمسألة الأطفال والنزاع المسلح. وثانيتها أنني رأيت من الضروري أن تكون هناك صلة وثيقة بين الممثل الخاص والمجلس كي يزوده دوما بالدعم والتوجيه.

“ومن المهم جدا في نظري البدء بتناول مشكلة الجنود الأطفال المجندين. وكان من رأينا أنه بإظهار نتائج ملموسة سيقل تسييس القضايا المحيطة بحماية الأطفال وسيجري تناول الشواغل بحياد.



“يشكل التعاون مع المجتمع المدني عنصراً حيوياً آخر من عناصر تنفيذ الولاية”.

الجزءات

العمل معاً في إطار الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني

لكل من اليونسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة بأسرها أهمية بالغة في تنفيذ الولاية في البلدان المتضررة من النزاعات وفي مقر الأمم المتحدة. وفي البلدان التي بها أطراف نزاعات مدرجة في القائمة، يوجد تكليف لفرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ، العاملة تحت رئاسة مشتركة بين اليونسيف وأرفع ممثل للأمم المتحدة، بجمع المعلومات عن آثار النزاعات على الأطفال، والتعامل مع الانتهاكات الخطيرة، والقيام بأنشطة في مجال الدعوة. فهي تساعد، مثلاً، في تسريح الأطفال، وتوفير خدمات إعادة الإدماج، والمعاونة والمساعدة في إخلاء المدارس المستخدمة عسكرياً، وتقوم بذلك في أغلب الأحيان في غضون لحظات من طلب ذلك منها.

ويشكل التعاون مع المجتمع المدني عنصراً حيوياً آخر من عناصر تنفيذ الولاية. وتوفر المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية معلومات عن الانتهاكات الجسيمة، وتقوم بأنشطة في مجالي البحوث والدعوة، وتقديم خدمات إلى الأطفال، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وبرامج إعادة الإدماج. 

لقد تطور على مر الزمن استعداد مجلس الأمن لفرض جزاءات ضد مرتكبي الانتهاكات الخطيرة. ففي القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، بدأ المجلس بالإعراب عن اعترافه بالنظر في فرض تدابير محددة الأهداف ومدرجة ضد أطراف النزاعات التي تنتهك حقوق الطفل. وأعاد المجلس تأكيد هذا الالتزام في القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وجرى في نفس تلك الفترة، في عام ٢٠٠٦، إضافة تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم والعنف الجنسي ضدهم وتشريدهم قسراً باعتبارها معايير محددة للإدراج في قائمة الخاضعين للجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتم خلال السنوات القليلة الماضية إدراج الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال باعتبارها معايير للإدراج في القائمة في قرابة جميع لجان الجزاءات المعنية المتصلة بحالات يتضرر الأطفال فيها من النزاعات المسلحة. ويمكن أن تشمل الجزاءات المفروضة ضد الأفراد حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، وفرض قيود مالية أو دبلوماسية. وبذلك أصبحت هذه اللجان محفلاً هاماً للسعي إلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ويجري بانتظام دعوة الممثل الخاص إلى إطلاع أعضاء اللجان المعنية على حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

العمل مع الدول الأعضاء

عقب اعتماد الولاية بوقت قصير، تم إنشاء فريق غير رسمي من الدول الأعضاء أطلق عليه اسم “أصدقاء الممثل الخاص” في نيويورك لتقديم الدعم في تنفيذ الولاية. ويطلق على هذا الفريق الآن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وما زال يقوم بدور مهم. وأنشئت في السنوات القليلة الماضية أفرقة أصدقاء أخرى في جنيف وأفغانستان والفلبين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وتقوم هذه الأفرقة في الميدان بمساعدة الدول الأعضاء في تنسيق أنشطتها والاطلاع على أحدث التطورات والتحديات ومتطلبات تنفيذ خطط العمل.

رادىكا كوماراسوامى تتسلم المهمة

رادىكا كوماراسوامى تصبىح ثانى ممثل خاص للأمن العام يعنى بالأطفال والنزاع المسلح



أثناء بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، رادىكا كوماراسوامى تمشى تحت يافطة تشكل جزءا من حملة محلية لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. **المصورة:** ماري فريشون/مكتبة صور الأمم المتحدة

فى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أصبحت رادىكا كوماراسوامى، المحامية ونصيرة حقوق الإنسان المعروفة دوليا، ثانى ممثل خاص للأمن العام يعنى بالأطفال والنزاع المسلح.

وقدمت فترة ولاية كوماراسوامى الدليل القطعي على فعالية خطط العمل، التى أراد لها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تكون أداة بناء وعملية لحمل أطراف النزاعات على الامتثال للمعايير الدولية وإحداث تغيير إيجابى فى حياة الأطفال المجندين.

واستمر تحت قيادتها نجاح الولاية وإحداثها تأثيرا إيجابيا فى حياة المزيد من الأطفال فى جميع أنحاء العالم.

وبدأ تنفيذ القرار ١٦١٢ بجدية من خلال إنشاء فرق عمل قطرية معنية بألية الرصد والإبلاغ. وتم توقيع وتنفيذ الموجة الأولى من خطط العمل فى كوت ديفوار وأوغندا وسري لانكا ونيبال. وتم توقيع ما مجموعه ١٨ خطة عمل خلال فترة ولاية كوماراسوامى ورفعوشطب ٨ أطراف من القائمة، بعضها قوات أمن وطنية وبعضها الآخر جماعات مسلحة غير تابعة لدول.



أحد الأطفال الجنود المجندين يقف بجانب منزل في جنوب السودان، في حزيران/يونيه ٢٠١٤.
المصورة: ستيفاني تريمبلي/مكتب الممثل الخاص بالأطفال والنزاع المسلح

توسيع نطاق معايير الإدراج في القائمة

قادت رادىكا كوماراسوامي أيضا عملية توسيع كبرى لمعايير الإدراج في القائمة، ممثلة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب أطراف النزاعات التي تسوغ الإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

وبفضل اعتماد القرار ١٨٨٢ في عام ٢٠٠٩، أضيف إلى معايير الإدراج في القائمة انتهاكان إضافيان، هما قتل الأطفال وتشويههم من جهة، واغتصابهم وارنكاب العنف الجنسي ضدهم من جهة أخرى.

وقد صرحت كوماراسوامي في بيان صحفي صدر عند اعتماد القرار ١٨٨٢ بأن "هذه اعتماد القرار بشكل خطوة رئيسية صوب مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، واعترافا بواقع النزاعات الراهنة، حيث يتزايد استهداف الفتيات والصبية ووقوعهم ضحايا وقتلهم واغتصابهم، فضلا عن تجنيدهم في الجماعات المسلحة".

وبعد ذلك بعامين، أدرجت الهجمات على المدارس والمستشفيات والهجمات على الموظفين المشمولين بالحماية وأو تهديدهم ضمن معايير الإدراج في القائمة. ولخصت كوماراسوامي أهمية زيادة الأدوات التي يستخدمها المجلس لمكافحة هذا الانتهاك أثناء الملاحظات التي أدلت بها عند اعتماد القرار فقالت:

"يعيش نصف مجموع أطفال العالم الذين لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية في مناطق يدور فيها النزاعات. وعدم ذهابهم إلى المدرسة راجع إلى أن المدارس باتت جزءا من مأساة النزاعات. فالمدارس يتزايد تعرض مبانيها للهجمات مما يؤدي إلى تدميرها كليا أو جزئيا، انتهاكا في معظم الأحيان للقانون الدولي الإنساني. كما يتم إغلاق المدارس بسبب التهديدات والتخويف. ويلقى المعلمون والطلاب حتفهم أو يلحقهم التشويه في الهجمات المتعمدة. ومما يثير القلق أيضا استخدام المدارس في أغراض عسكرية؛ وذلك لأن هذا الاستخدام يمكن أن يعرض الأطفال لخطر واضح. إن حرمان الأطفال من التعليم هو تدمير لمستقبلهم. وعندما يتم تدمير المستقبل أو يكون المستقبل بلا أمل، فلن يؤدي ذلك إلا إلى نثر بذور مزيد من النزاعات.

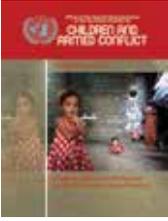
إحداث تأثير مباشر على أرض الواقع

"في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، رأيت كيف يكون لعمل مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٢ أثر مباشر على أرض الواقع، وكيف يؤدي الإذن الصادر عن المجلس إلى استجابة الجهات من غير الدول ودخولها في اتفاقات لإخلاء سبيل الأطفال، وكيف تهب الحكومات وتتجاوب، وكيف يؤدي التزامكم إلى تعزيز أنشطة حماية الأطفال داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وإكسابها الفعالية. هذا كله يمثل إشادة برغبتكم الشروع في هذه المبادرة غير المسبوقة الممثلة في القرار ١٦١٢ وليتني كنت قادرة على أن أحضر الأطفال الذين كان عملكم سببا في تحريرهم من قبضة الجماعات المسلحة حتى تروا بأعينكم ثمار ذلك العمل".

- رادىكا كوماراسوامي، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨

“والمستشفيات لها أيضا أهمية قصوى للأطفال، وخاصة أثناء الحروب. ونحن هنا بصدد فضاء مزدوجة، فلا يقتصر الأمر على أن هذه الهجمات تُوقع قتلى وجرحى من الفتيات والصبية فحسب، ولكنها تحرمهم أيضا من إمكانية العلاج. والهجمات يؤدي الهجوم على المستشفيات والعاملين في المستشفيات تحرم إلى حرمان المجتمع المحلي من شريان حياة هو في ميسس الحاجة إليه. والواقعوالحقيقة أن حماية المستشفيات والعاملين فيها كانت العنصر المؤسس للقانون الإنساني المعاصر.”

وقد سعت رادিকা كوماراسوامي خلال فترة ولايتها إلى تحسين الإرشاد المقدم إلى العاملين في مجال حماية الطفل من خلال نشر ثلاثة ورقات عمل بشأن مسائل متصلة بتنفيذ الولاية:



الأطفال والعدالة أثناء النزاعات المسلحة وفي أعقابها



حقوق وضمانات الأطفال النازحين أثناء النزاعات المسلحة



الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة: الأسس القانونية



غريس أكالو، إحدى الأطفال المجندين السابقين، تدلي بكلمة أمام مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. المصور: مارك غارتن/ مكتبة صور الأمم المتحدة

شهادة

غريس أكالو، إحدى الأطفال المجندين السابقين من أوغندا

“إن العنف الجنسي جريمة شنعاء يجب أن يعاقب مرتكبوها.

ويجب وضع حد لها. إنني أقول ذلك بحكم التجربة. [...] لقد حالني الحظ فتمكنت من الهروب [...] ولكن هناك فتيات كثيرات جدا ما زلن ينتظرن فرصة إنقاذهن.”

وفي عام ٢٠٠٩، تحدثت غريس أكالو إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث ناشدتهم حماية الصبية والفتيات ضحايا الاعتصاب والعنف الجنسي.

ففي ١٩٩٦، اختُطف غريس وهي في الخامسة عشرة من عمرها من مدرستها الداخلية في أوغندا على يد جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني. وتعرضت للتعذيب والاعتصاب وأجبرت على القتل. ولكن غريس لم تستسلم. وتمكنت من الفرار بعد سبعة أشهر. وكان أملها في تحقيق حياة أفضل بمثابة القوة التي دفعتها إلى العودة إلى المدرسة. وهي تعيش اليوم في الولايات المتحدة وقد قامت بتأسيس منظمة غير حكومية تعمل على حماية حقوق النساء والأطفال المستضعفين.

مبادئ باريس

في ٢٠٠٧، اعتمدت مبادئ باريس والتزامات باريس بهدف توجيه الأنشطة الهادفة إلى منع تجنيد الأطفال أو استخدامهم بشكل غير قانوني، وتيسير تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو القوات المسلحة، وكفالة تهيئة بيئة توفر أقصى حماية لجميع الأطفال.

2007

بمّ تميزت فترة ولايتك كممثلة خاصة؟

عندما وصلت، كانت مهمتي الأولى هي تفعيل [قرار مجلس الأمن] ١٦١٢، وكانت مهمة دقيقة، لا سيما وأن إنشاء آلية الرصد والإبلاغ قد مكّن من توافر المزيد من المعلومات بشأن الانتهاكات المرتكبة ليس فقط من جانب الجهات الفاعلة الأطراف من غير الدول، بل أيضاً من جانب الدول.

وللمضي قدماً في عملنا مدعومين بالمجتمع الدولي، أنشأنا شبكة من الدول الأعضاء التي تناضل من أجل الأطفال. وتكفّلنا أيضاً بوجود اتصالات تفاعلية مستمرة بين مكتبنا والخبراء التقنيين في مجلس الأمن في الوقت الذي كان فيه الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح يشرع في عمله.

وأعقبت ذلك بطبيعة الحال خطط العمل. ولقد أمضيت الكثير من الوقت في التفاوض بشأنها مع الدول والجهات الفاعلة والأطراف من غير الدول.

كيف كنتِ تتصلين بأطراف النزاعات، وخاصة الدول الأعضاء، للتفاوض على خطط العمل؟

كانت خطة العمل أداةً ناجحة تماماً منذ بدايتها. وكان هدفنا هو إشراك أكبر عدد ممكن من أطراف النزاعات والتوقيع على أكبر عدد ممكن من خطط العمل وشطب رفع جميع الدول الأعضاء من القائمة.

وعندما كنتِ أتصل بأطراف النزاعات، كنتُ أنطلق من فرضية مؤداها أنهم لم يكونوا يريدون لتجنيد الأطفال أن يحدث وأنها مشكلة يمكن حلها.

ولقد أدركتُ حقا فعالية الإدراج في القائمة عندما التقيتُ بقائد جماعة مسلحة في منطقة تقع في عمق ريف جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أنه وصل ممتطياً حماراً. وكان هو وزملاؤه

مسلحين وكان بعضهم يوجه مدافعه إلينا. ولقد قال لي موظف من مكنتي: هل تعتقدين أن من الحكمة أن نخبره بأنه مدرج على قائمة مجلس الأمن؟ وقد أخبرناه بذلك برفق فتساءل "وما هذا؟" فقلتُ موضحةً: "ذلك لن يكون إلى الأبد، فإذا عملت معنا فسوف ترفع من القائمة من خلال خطة عمل، وهذا أمر فيه خير لمجتمعكم المحلي." وكانت هذه بدايةً خطواتٍ متسلسلة، وفي النهاية أعتقد أنه أدخل سبيل ٦٠٠ طفل.

إذا نظرتِ إلى الوراء، ماذا تقولين في تطور الولاية وتأثيرها من حيث حماية الأطفال؟

لقد قطعنا شوطاً طويلاً. فعندما نعود بالذاكرة إلى تسعينيات القرن الماضي، سنجد أنه قلما كانت مسألة تجنيد الأطفال تخطر على بال أحد. أما الآن فهناك وعي حقيقي في العالم أجمع بأن استخدام تجنيد الجنود الأطفال خطأ وأنه ينبغي أن تكون هناك بد من المسألة. وأعتقد أن ذلك يشكل قصة نجاح عظيمة لولاية المكتب.

وعندما قررت الدول الأعضاء تعزيز الولاية بإضافة معايير جديدة للإدراج في القائمة، كان باعثها الرئيسي هو تعزيز القواعد الدولية والردع والمساءلة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى إحراز تقدم هام في نوعية أطراف النزاعات بهذه المسائل الأخرى التي تؤثر على الأطفال في حالات النزاع.

وقد كانت من أجمل لحظات عملي كممثلة خاصة للحظات التي تحدثت فيها غريس أكالو أمام مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي. فقد كانت كلمتها في غاية القوة. والتصفيق ممنوع عادةً في المجلس، ولكن عندما انتهت غريس من كلمتها، كان الأمين العام أول المصفيقين في فترة تصفيق استمرت عدة دقائق. لقد كانت لحظة مؤثرة ساعدت على تمهيد السبيل لإضافة العنف الجنسي كمعيار للإدراج في القائمة.

والآن وإذ أتأمل مستقبل الولاية المنوطة بي، أود أن أركز على مسألة واحدة لها في نفسي موقع خاص وهي: إعادة إدماج الأطفال. وأعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز برامج إعادة الإدماج المتاحة. وعلينا أيضاً أن نواصل العمل لضمان أن تكون تلك البرامج مكيّفة مع المجتمعات المحلية والسياق والأطفال الذين تخدمهم. فبرامج إعادة الإدماج الجيدة ضرورية للغاية لمساعدة المجتمعات في التغلب على النزاعات.

قرار مجلس الأمن ١٨٨٢

القتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال يصحان من معايير إدراج أطراف النزاع المسلح في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح

٢٠٠٩

قرار مجلس الأمن ١٩٩٨

الهجمات على المدارس والمستشفيات والهجمات على الموظفين المشمولين بالحماية تصبحان من معايير إدراج أطراف النزاع المسلح في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح

٢٠١١

ليلي زروقي تتولى دفة القيادة

تعيين ثالث ممثل خاص للأمين العام يعني بالأطفال والنزاع المسلح



الأمين العام بان كي-مون مع ليلي زروقي في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٦.
المصور: مانويل إلياس/مكتبة صور الأمم المتحدة

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عينت الممثلة الخاصة الحالية، ليلي زروقي، الخبرة القانونية في مجال حقوق الإنسان وإقامة العدل، لتكون ثالث ممثل خاص للأمين العام يعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وقد سعت الممثلة الخاصة طوال فترة ولايتها إلى الاستخدام الفعال للأدوات التي استحدثت منذ اعتماد الولاية وتعزيز العلاقات من أجل زيادة المسؤولية الوطنية والإقليمية عن حماية الأطفال. ولكي تحقق الجهود الجماعية أقصى نجاح ممكن، أعطت أولوية لفتح المجال للتعاون مع الحكومات في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة فضلا عن التواصل مع طائفة عريضة من الجماعات المسلحة من غير الدول. وكانت عمليات السلام المحافل الرئيسية لهذا النوع من العمل. وشملت الأولويات الأخرى تطوير علاقات أقوى مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء من أجل دعم التعاون مع أطراف النزاعات، وفي الوقت نفسه مواصلة العمل عن كثب مع الشركاء من الأمم المتحدة ومن المجتمع المدني بشأن هذه المسائل.

وكانت قبل تعيينها مباشرة نائبة للممثلة الخاصة ونائبة لرئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث قادت، في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، الجهود التي بذلتها البعثة لتعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين.

وقد أخبرت ليلي زروقي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢: "أعتقد أن حماية جميع الأطفال من الانتهاكات الجسيمة في متناول أيدينا".

وتلقت الحملة دعماً فورياً من الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية وعامة الجمهور. ورحّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة بحملة "أطفال لا جنود" وطلباً تقديم معلومات مستكملة بانتظام من خلال تقارير الممثلة الخاصة.

وكانت البلدان التي كانت تُعنى بها الحملة وقت إطلاقها هي: أفغانستان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وميانمار، واليمن. وحضر ممثلون عن كل من هذه البلدان إطلاق المناسبة وأعربوا عن دعمهم الكامل لبلوغ أهداف الحملة.

وبعد مرور عامين تحقق توافق الآراء المرتجى حيث تم تسريح آلاف الأطفال المجندين الجنود وإعادة إدماجهم بمساعدة اليونيسيف، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وشركاء آخرين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان. وتقوم جميع الحكومات التي تعنى بها الحملة بتنفيذ خطط عمل ذات صلة بالتعاون مع الأمم المتحدة. فقد اتخذت تشاد جميع التدابير اللازمة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قواتها المسلحة ولم تعد مدرجة في القائمة. ومع أن الأزمات قد أعاققت التقدم في الصومال وجنوب السودان واليمن، فقد حدث تقدم كبير وانخفاض في الحالات التي تم التحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن الوطنية، لا سيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والسودان.

وقد أطلقت حملات وطنية للترويج لأهداف حملة "أطفال لا جنود" في معظم البلدان المعنية وغيرها.

الاختطاف: المعيار الخامس للإدراج في القائمة

وفر غضب العالم من عمليات الاختطاف الجماعي للمئات من الأطفال من قبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا وغيرها من أطراف النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا زخماً لزيادة معايير الإدراج في القائمة مرة أخرى. وفي إثر مع اتخاذ القرار ٢٢٢٥ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في مرفقات تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح الأطراف المنخرطة في اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح.

عبّر عن دعمك
وقل للعالم إنهم:



الأمم المتحدة يونيسيف

بدأت حملة "أطفال لا جنود" في عام ٢٠١٤ بالتعاون مع اليونيسيف.
مصدر الصورة: وحدة التصميم البياني/إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام

نحن "أطفال لا جنود"

كانت قد بدأت تظهر آنذاك ثمار عقد من العمل بعد أول إدراج لأطراف النزاع لإطراف نزاعات بسبب تجنيدهم واستخدامهم جنوداً أطفالاً.

وفي عام ٢٠١٤، أطلقت الممثلة الخاصة، بالتعاون مع اليونيسيف، حملة "أطفال لا جنود" للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء على وجوب عدم استخدام الأطفال الجنود لتجنيد الأطفال في النزاعات. وأريد من الحملة أن تولد زخماً وإرادة سياسية ودعمًا دوليًا لطبي صفحة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن الوطنية في حالات النزاع إلى الأبد.



وين ثو أونغ.

مصدر الصورة: مكتب اليونيسيف في ميانمار

شهادة

“أود أن أكون قدوة تحتذى. فقد جاء دوري لمساعدة الآخرين.”

بقلم ماريانا بالافرا، مكتب اليونيسيف في ميانمار

جندت قوات جيش ميانمار، وين ثو أونغ، عندما كان عمره 10 عاماً.

وقضى أربع سنوات في تاتماداو، قبل الإفراج عنه بموجب خطة العمل المشتركة التي وقعتها الأمم المتحدة وحكومة ميانمار لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

و وين ثو لا ينتمي إلى أسرة ثرية. فهو يروي أنه كان يبيع إطارات في متجر للدراجات النارية وهو في العاشرة من عمره.

وقال: “كان أبي يجزّ عربة بعجلتين وكانت أمي تبيع الفاكهة. وكنا جميعاً نعمل. تتوارد على ذهني الكثير من ذكريات العمل الشاق”. ولما بلغ من العمر 10 سنة، سار على نهج أبيه فصار يجزّ عربة بعجلتين أيضاً، ولكنه لم يحقق في ذلك نجاحاً كبيراً. إذ كانت هناك ندرة في الزبائن وشحة في المال، مما حدا بأمه إلى أن تطلب منه أن يلتحق بالجيش.

ولم تكن لدى وين ثو أونغ شكوك في صحة هذا القرار. فقد كان يتخيل أن العمل في القوات المسلحة شبيه بالعمل الشاق. فقد زاول بالفعل عملاً شاقاً، ومن ثم فقد ظن أنه لن يكون هناك فرق. ولكن الفرق كان كبيراً.

إذ يقول، “لقد أصبحت أفتقد أسرتي. وخاصة أختي.”

وعندما بدأ وين ثو يحنُّ إلى حياته السابقة، علم بوجود حملة وطنية

لإنهاء تجنيد الأطفال ومنعه. كما علم من خلال التلفزيون والصحف أنه تم إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن حالات تجنيد الأطفال في ميانمار، وأنه لا يوجد بينه وبين التسريح إلا إجراء مكالمة هاتفية.

ويروي قائلاً: “رغم أنني كنت أفهم أن التسريح من حقي، فقد كنت أحتاج شخصاً يُبلغ عن حالتي.” وقد انتظر، ولكن لم يقم أحد بذلك من أجله. “لذلك، فعلتها بنفسني: طلبت الرقم الهاتفي وأبلغتُ عن حالتي.”

ووصلت البشرية رسمياً بحلول نهاية 2014.

وتساءل “واليوم، هل أنا سعيد؟ نعم! أود حقاً أن أبدأ حياتي من جديد!” قال هذا عشية الإفراج عنه. “أريد العودة إلى المدرسة. ومن ثم، أود أن أتعلّم بعض المهارات، أود أن أتعلّم كيف أقود السيارة.”

“أول شيء سأفعله غداً هو الخروج مع أصدقائي والذهاب إلى ميدان الشعب. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أعانق أمي وأختي.”

منذ التوقيع على خطة العمل المشتركة في عام 2012، سرح الجيش 800 طفل وشاب. وبفضل دعم اليونيسيف وغيرها من الشركاء،

يستفيد هؤلاء الصبية من برامج إعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي لمساعدتهم على إعادة بدء حياتهم مع أسرهم، مع التركيز على تمكينهم من الحصول على التعليم والتدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل. وقلد تلقى وين ثو أونغ إعانة إيجار وتدريباً على قيادة السيارة وماكينته خياطة جديدة لدعم نشاط أسرته التجاري. وهو يعمل أحياناً في جَزّ عربة بعجلتين وموظف أمن وسائساً في مرآب للسيارات ومساعداً لكهربائي. وسوف يحصل قريباً على رخصة قيادة سيارات وسيصبح سائقاً محترفاً.

العمل مع المنظمات الإقليمية

وتشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة أخرى جرى السعي إلى إقامة شراكة فيها تستهدف الحد من أثر النزاعات على الأطفال. فقد وقعت جامعة الدول العربية ومكتب الممثلة الخاصة اتفاق تعاون لوضع وتنفيذ سياسة لحماية الأطفال.

وتم أيضا تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. إذ توجد لدى الاتحاد علاقة طويلة الأمد مع مكتب الممثلة الخاصة، الذي أسهم في وضع وتنفيذ سياسة قوية للاتحاد الأوروبي بشأن حماية الأطفال المتضررين من الحروب. وباعتبار الاتحاد طرفا رئيسيا مشاركا في الحوار مع غالبية البلدان المعنية بقضايا الأطفال والنزاع المسلح وله أنشطة لبناء القدرات فيها، فإن الدعم الذي يقدمه يسهم في تنفيذ الولاية.

وكان البناء على العمل القائم مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أولوية أخرى بسبب ما يتمتع به الحلف من فعالية في تحسين حماية الأطفال في المناطق التي توجد عمليات له فيها، ولا سيما في أفغانستان. ففي السنوات القليلة الماضية، قام الحلف، بالتشاور مع مكتب الممثل الخاص، بوضع واعتماد سياسة لحماية الطفل ومبادئ توجيهية للقوات في الميدان، وبتخصيص موارد لتعميم هذه الخطة في أعماله بوجه عام وهو بصدد الشروع في تدريب القوات بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

تأتي في صميم الإنجازات التي تحققت في إطار الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح الجهود المنسقة التي أتاحت مضاعفة عمل فرادى الجهات الفاعلة. وقد كان العمل مع المنظمات الإقليمية عنصرا أساسيا لتوسيع نطاق وفعالية الأدوات القائمة بالفعل.

ووتّجت الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٣، بتوقيع اتفاق تعاون بين الممثلة الخاصة ومجلس السلم والأمن.

وقد قالت ليلي زروقي في بيان أعلن فيه عن الاتفاق "مع تولى الاتحاد الأفريقي دورا أكبر في عمليات الوساطة وعمليات حفظ السلام في القارة، بات ضروريا للغاية أن نكسب شراكتنا مزيدا من القوة... فالقارة الأفريقية يعيش فيها عدد كبير من الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وسيعمل مكنتي من خلال هذا الاتفاق بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي واليونسيف للتصدي لهذه المحنة".

ومنذ ذلك الحين، شارك الاتحاد الأفريقي مشاركة كاملة في تعميم مسألة الأطفال والنزاع المسلح في أعماله وسياساته. ويعقد الاتحاد أيضا دورات سنوية مكرسة لمسألة مخصصة لموضوع الأطفال المتضررين من الحروب.

قرار مجلس الأمن ٢٠٦٨

يكرر الإعراب عن استعداد المجلس لاتخاذ تدابير (توقيع جزاءات) محددة الهدف ومتدرجة ضد الممعتين في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

2012

قرار مجلس الأمن ٢١٤٣

يشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ تدابير محددة لردع استخدام المدارس لأغراض عسكرية ويرحب بحملة "أطفال، لا جنود".

نشر الدليل الميداني لآلية الرصد والإبلاغ، الذي يشكل مرجعا وافيا للممارسين، وهو موجود في الموقع الحصري: www.mrmtools.org

2014

قرار مجلس الأمن ٢٢٢٥

يقرر اعتبار "اختطاف الأطفال" معيارا لإدراج أطراف النزاعات في التقرير السنوي للأمن العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

2015

سيندي إسحاق هي رئيسة قسم حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

مصدر الصورة: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

يشتمل هذا التقدم على إنشاء وحدات لحماية الطفل في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية. ما هي هذه الوحدات؟

هي وحدات مكرسة مخصصة لتقدير سن المرشحين وذلك من أجل حماية الأطفال من تجنيدهم وهم قَصْر. وفي غضون بضعة أشهر، زاد عدد هذه الوحدات من ٤ وحدات إلى ١٧ وحدة. والهدف هو فتح ٣ وحدات أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٦، وتعميمها على البلد كله في نهاية المطاف. وتقوم وزارة الداخلية هذه العملية بشكل فعال ونحن نشهدن نتائج إيجابية للغاية.

وقد زرت العديد من وحدات حماية الطفل وأثار إعجابي ما يتحل به الموظفون من روح مهنية والتزام. فعلى سبيل المثال، في المنطقة الغربية، لاحظت رئيسة إحدى الوحدات تقوم بتقدير سن المجندين وكان مدهشاً أن أراها تؤدي عملها بفخر وأرى الطريقة التي كانت تؤدي بها عملها.

ما زال قتل الأطفال وتشويههم مصدر قلق كبير جدا في أفغانستان. ماذا تفعل الأمم المتحدة من أجل الدعوة إلى تخفيض الإصابات في صفوف الأطفال؟

إنها مسألة مثيرة لقلق بالغ: فعدد الأطفال الذي يسقطون قتل أو جرح في ازدياد ويمثل الآن حوالي ثلث الإصابات بين المدنيين. ولا تزال الاشتباكات البرية السبب الرئيسي للإصابات بين الأطفال تليها مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتشكل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة عنصراً أساسياً من ولاية بعثة الأمم المتحدة ويجري حالياً القيام بكثير من العمل. فعلى سبيل المثال، تعمل وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة عن كثب مع الهيئات الأمنية المعنية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لتخفيف الإصابات في صفوف المدنيين بالاشتراك مع الحكومة وغيرها من أطراف النزاع.

مضت على وجودك في أفغانستان حتى الآن عدة سنوات، هل ترى أن الحالة في مجملها يطرأ عليها تحسن فيما يخص الأطفال؟

أنا متفائلة متفائلة بطبعي. ومسألة الأطفال يتم تناولها حالياً بهمة بحماس يتفوق كثيراً ما تم الاعتياد عليه سابقاً. وهناك رغبة صادقة من الحكومة في حماية الأطفال ووضع آليات لمنع التجنيد والاستخدام، وأعتقد أننا نحرز تقدماً حقيقياً. لقد ذكرنا وحدات حماية الطفل، ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير. ففي الآونة الأخيرة، وقعت الحكومة على إعلان المدارس الآمنة، الذي يهدف إلى حماية المدارس من أن تستخدمها القوات العسكرية بأي طريقة كانت، وهذا أمر يدعو إلى التفاؤل.



مقابلة

سيندي إسحاق، رئيسة فريق قسم حماية الأطفال، بوحدة حقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

كيف تمارسون عملكم في مجال حماية الأطفال في أفغانستان؟

يتسم الوضع في أفغانستان بصعوبة بالغة وحالة الأمن فيها تنتقل من سيء إلى أسوأ، غير أن العمل مع الأفغان بشكل مصدر سعادة جمّة لأني صادفتُ اهتماماً حقيقياً بمساعدة الأطفال. وأنا أعمل في وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوصفي رئيسة فريق حماية الأطفال. ويركز عملنا على تسييق الجهود الهادفة إلى دعم حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة العمل [الرامية إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في قوات الأمن الوطنية]. وقد شهدنا أحرزنا تقدماً كبيراً، لا سيما في العام الماضي، استناداً إلى الرؤية المشتركة أن حماية الطفل يجب أن تظل من الأولويات الرئيسية للحكومة والمجتمع الدولي.

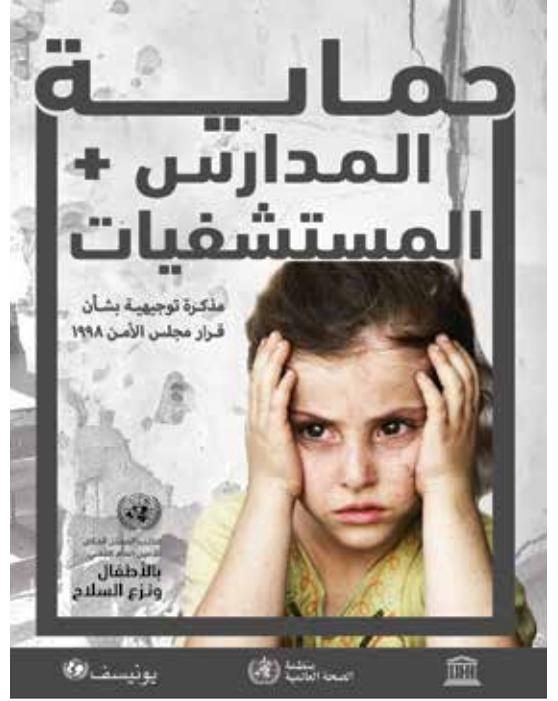
تعزير حماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات وبعدها

لحماية التعليم والرعاية الصحية أهمية حيوية أثناء النزاعات المسلحة

ومنع الهجمات على المدارس والمستشفيات. وهذه الوثيقة متاحة الآن باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية.

وتتناول المذكرة التوجيهية أيضا مسألة الاستخدام العسكري للمدارس وقد بذلت الممثلة الخاصة جهودا كبيرة في مجال الدعوة للحفاظ على الصفة المدنية لهذه المؤسسات، بما في ذلك في ضوء اعتماد إعلان المدارس الآمنة في أيار/مايو ٢٠١٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان عدد الدول التي صدقت على الإعلان يبلغ ٥٦ دولة، بما فيها ٩ بلدان مدرجة على جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح (أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، ولبنان، ونيجيريا).

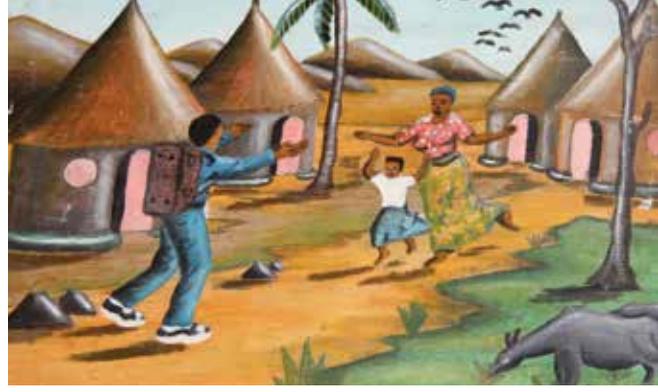
ويشكل ضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية، في سياقات النزاع المسلح وفي حالات تشرذم الأطفال، أولوية من أولويات الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وتمويل التعليم والرعاية الصحية في حالات الطوارئ أمر حيوي للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات المقدمة للأطفال المتأثرين بالنزاعات وقد أصبح هذا التمويل موضع تركيز رئيسي في مبادرات الدعوة المتخذة مؤخرا التي تمحورت حول مناسبات مواضيعية من قبيل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.



مذكرة توجيهية مشتركة نشرتها الممثلة الخاصة في عام ٢٠١٤ بالاشتراك مع اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، بعنوان "حماية المدارس والمستشفيات".
مصدر الصورة: وحدة التصميم البياني/إدارة الأمر المتحدة لشؤون الإعلام

فهذه المرافق تحمي الأرواح وتحفظها كما تمكن الأطفال من التمتع بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بعد إحلال السلام.

وللتصدي لسهولة تعرض المدارس والمستشفيات للتضرر في حالات النزاع المسلح، وبدء العمل بالأدوات التي أتاحتها قرارا مجلس الأمن ١٩٩٨ و٢١٤٣، نشرت الممثلة الخاصة مذكرة توجيهية مشتركة في عام ٢٠١٤ بالاشتراك مع اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، بعنوان "حماية المدارس والمستشفيات". وبهذه المذكرة التوجيهية، أصبحت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل مجهزة بشكل أفضل للرصد والإبلاغ والقيام بالدعوة والعمل مع أطراف النزاعات على وقف



لوحة زيتية في مركز لإعادة الإدماج في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظهر فيها أحد الجنود الأطفال السابقين في طريق عودته إلى بيته. الصورة: ستيفاني تريمبلي/مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح

ما تعدُّ به أهداف التنمية المستدامة لصالح الأطفال المتضررين من الحروب

تمثل خطة التنمية الجديدة - التي اعتمدها الجمعية العامة والتي تستهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب والسعي إلى الوصول إلى من هم أبعد عن اللحاق بالركب - فرصة لتحسين حماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات.

فأهداف التنمية المستدامة تسلّم بأن الأطفال، الذين يمثلون أغلبية السكان في معظم البلدان المتضررة من النزاعات، ركيزة أساسية لبناء مجتمعات قوية يعيها السلام. وقد أدمجت حقوقهم واحتياجاتهم إدماجاً جيداً في خطة التنمية. وهذا يشمل ضمان جودة التعليم والخدمات الصحية، وإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، ووقف جميع أشكال العنف ضد الأطفال. كما تقع حقوق الإنسان والسلام والعدالة والمؤسسات القوية في صميم أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ اعتماد الأهداف في ٢٠١٥، تقوم الممثلة الخاصة بجهود في مجال الدعوة لكفالة إيلاء اهتمام خاص، في سياق تنفيذ الأهداف، لاحتياجات الأطفال المتضررين من النزاعات. يضاف إلى ذلك أن الأدوات التي استُحدثت من خلال الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وفرت إطاراً قوياً للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ويمكن أن تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن خطط العمل التي قررها مجلس الأمن أنشطة ملموسة لإنهاء ومنع الانتهاكات ضد الأطفال، وتعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل وتعزيز المساءلة. ويسهم التقدم المحرز في هذه المجالات في تنفيذ خطة التنمية الجديدة.

إعادة الإدماج

ما زال توفير خدمات إعادة الإدماج المجدية والمستدامة للأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة يشكل واحداً من أشد التحديات التي نواجهها إلحاحاً. والنهاية الفعلية للصراع لا تمثل بالضرورة نهاية لمعاناة الأطفال الذين كان التعرض للعنف بالنسبة لهم هو القاعدة. فالأطفال الذين جندوا أو استخدموا يظلون حاملين لآثار النزاع ولذا فلا بد من إعادة إدماجهم على نحو فعال حتى يعيشوا حياة كاملة ويسهموا في تحقيق السلام داخل مجتمعاتهم.

والصدمات وحالات الوصم التي يتعرض لها الأطفال المجندون السابقون يمكن أن تجعل من الصعب عليهم العودة إلى مجتمعاتهم المحلية لبدء أو استئناف تعليمهم. ونتيجة لذلك، يصادف العديد منهم صعوبات في إيجاد مكان لهم في المجتمع بعد انتهاء محنتهم. وتواجه الفتيات صعوبات أكثر من حيث قبولهن مرة أخرى في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية لأنهن كثيراً ما يتعرضن للوصم أو قد يأتين إلى بيوتهن ومعهم أطفال.

فبدون مستوى كافٍ من إعادة الإدماج والمساعدة في تمكين الأطفال من إيجاد سبل تمكينهم من أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم، قد يسهم هؤلاء الصبية والفتيات عند كبرهم في تعثر جهود إحلال السلام وتحقيق التنمية وقد يسهمون، وهو الأسوأ، في إضاعة ما حققته هذه الجهود بالفعل.

وقد صممت خدمات إعادة الإدماج المجتمعية التي توفر المساعدة النفسية للأطفال لمساعدتهم على استعادة حياتهم من خلال الفرص التعليمية والمهنية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات.

وقد قامت الممثلة الخاصة، طوال فترة ولايتها، بالدعوة بقوة لدى الدول الأعضاء لضمان كفاية الموارد المخصصة لتسريح الأطفال الجنود والأطفال المجندين وإعادة إدماجهم والتركيز على الاستدامة، بوسائل منها ضمان إعادة إدماج الأطفال في بيئات آمنة وخالية من المخاطر منعاً لإعادة تجنيدهم في جماعات مسلحة أو قوات مسلحة.



شهادة

الصومال: قصة بشير*، البالغ من العمر ١٦ سنة

أحد المقاتلين السابقين في حركة الشباب

أحد الجنود الأطفال السابقين واقفا عند الباب في مركز لإعادة الإدماج تدعمه اليونيسيف في الصومال.

المصور: سيباستيان ريتش/مكتب اليونيسيف في الصومال

ويروى قائلاً "في أول مرة أشارك فيها في القتال، كنت خائفا ومرعوبا من إصابتي بطلق ناري". وقد أُسر في ثاني مرة يقاتل فيها في إحدى المعارك.

وأثناء احتدام المعركة، التي لم يفر منها إلا بضعة مقاتلين، شاهد بشير الآخرين وهم يسقطون قتلى. وقال بشير بصوت خفيت وهو يتململ في مقعده "قُتل خمسة من أصدقائي، ثلاثة منهم أمام عيني". ويضيف "كنت في غاية الخوف والصدمة وما زلت أرى كوابيس كما لو كان ما حدث ماثلا أمامي".

وقد أخذ بشير إلى ثكنة عسكرية. وبعد ذلك أرسلته اليونيسيف إلى مركز للرعاية المؤقتة يديره مركز إلمان للسلام وحقوق الإنسان كجزء من برنامج اليونيسيف لإعادة تأهيل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، حيث شارك في أولى جلسات توجيهه النفسي.

وقال وقد اكتسب وجهه بابتسامته العريضة "بعد التحاقي بمركز إلمان، جعلني المعالج أحدث وأواصل الحديث بلا توقف." "غير أنه كان مرحا ولطيفا".

وبعد سبعة أشهر من التوجيه النفسي وخضوع البشير لجراحة لاستخراج الشظية، انتقل إلى بيت عمته (أو خالته)، وبدأ يتلقى التعليم والتدريب المهني في دورات نهائية لدى مركز إلمان.

ويتعلم بشير الآن التصليحات وإصلاح الأدوات الكهربائية، لأنه يقول إنه يريد أن يعمل لخدمة أهل منطقته. وحلمه هو أن يمتلك ورشة كهربائية في مقديشو.

* تغير اسم بشير لحماية هويته.

بشير له بنية نحيلة ويبلغ طوله ١٦٥ سنتيمترا ويتميز بابتسامته اللطيفة وعينيه اللتين يكسوهما الفضول وينظر مباشرة إلى من يكلمه، ولكنه في غير ذلك يسرح بنظره بعيدا أو ينظر إلى يديه، عابثا في أثناء ذلك كله بأي شيء تقع يده عليه. وهو سريع في استدعاء ابتسامته العريضة وعندما توجه إليه الأسئلة، يجيب عليها بنبرة جازمة.

عندما كان بشير في الرابعة عشرة من عمره، غادر بلده الصغيرة والتحق بحركة الشباب، متأثرا بتشجيع بعض أقرانه.

فهو يروي "قال لي أصدقاء من المدرسة إن ذلك هو أفضل شيء، ولذلك انضممت إليهم". "وكنت أظن أن الأمور ستسير على ما يرام، ولكنها كانت سيئة العاقبة؛ فقد كانت هناك بنادق ومعارك كثيرة."

ويُحجم بشير عن التصريح بما فعله بالضبط من أجل حركة الشباب، مكتفيا بقوله إنه كان من الجنود المشاة، وأنه كان ضمن كثيرين آخرين مثله.

ويقول "رأيت أطفالا كثيرين أصغر مني وأكبر مني سنا. وكان الأطفال يُستخدمون لأداء أعمال مختلفة، منها استرداد الأسلحة من المقاتلين الصرعى، وكانوا يستخدمون كجنود وسُعاة ودروع بشرية. وقد سببت شظايا إحدى المعارك جروحا في رجلي بشير وإحدى عينيه.

الأطفال والنزاع المسلح: التطلع إلى المستقبل

أولويات العقد الثالث للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح



فتاة سورية صغيرة وهي ترفع بطاقة أثناء حصة لتعليم اللغة الإنكليزية في مخيم فايدة ٣، وهو منطقة خيام غير رسمية لسكنى اللاجئين السوريين في لبنان. المصور: روميبيزي/اليونيسيف

الولاية، وفي سياق ما برح يتزايد فيه تعقيد الحروب واشتداد حدتها، يلزم إعادة توجيه جهودنا الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة بحيث تركز هذه الجهود على عدد من التحديات والأولويات الرئيسية.

تعزيز احترام القانون الدولي

المجتمع الدولي متفق منذ أمد بعيد على أن الحروب لها قواعد ملزمة لجميع أطراف النزاعات تنص على حماية المدنيين، بما فيهم الأطفال. ونحن متفقون أيضاً على أن إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال لا بد منه لتحقيق السلام والأمن ولا غنى عنه لبناء المستقبل المستدام المتوخى في خطة التنمية العالمية.

ويتعين أن يوطد المجتمع الدولي بشكل جماعي عزمه وتحركه لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح منعاً لارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال وتقليلاً لأثار النزاعات على الفتيات والصبية.

وعدم احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطه تدلل عليه زيادة حالات قتل وتشويه الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات في حالات نزاع عديدة - لها آثار طويلة الأمد على الأطفال والمجتمعات المحلية، مثل العاهات المستديمة وطول أمد تعطيل الخدمات التعليمية والصحية. ولا بد من تعزيز الامتثال للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي الإنساني من خلال اتخاذ تدابير محددة لحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات.

إلا أننا نواجه بواقع صارخ من النزاعات التي يطول أمدها وتزداد انتشاراً، والتي يشع فيها خرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وترتكب فيها انتهاكات وتجاوزات واسعة الانتشار بحق الأطفال.



“لا بد من تعزيز الامتثال للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي الإنساني”

ومما يدعو إلى التفاؤل أن نرى حالة الاستنفار الدولية من أجل إنهاء الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع، والأثر المدمر الذي يلحقه ذلك بالأطفال، وبخاصة الفتيات. وهناك اتفاق بين الدول الأعضاء على ضرورة القيام بعمل جماعي لوقف العنف الجنسي ضد الأطفال وتحسن حاليا المساءلة على هذه الجرائم في العديد من البلدان. ويجب بذل جهود مستمرة للتوعية والتصدي للوصم وضمان توفير خدمات مناسبة للضحايا. وما زال المكتب يعمل عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لتنسيق أنشطة الدعوة والتدابير المتخذة من أجل التصدي لهذا الانتهاك.

وقد أصبح اختطاف الأطفال سمة متزايدة الشيوع من سمات النزاعات، وعادة ما يكون مقدمة لانتهاكات أخرى مثل التجنيد والاستخدام، أو العنف الجنسي. وهناك نمط لاختطاف الأطفال بات الآن معيارا لإدراج أطراف النزاعات في مرفقات تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، إذ تضم القائمة حاليا خمسة أطراف لاقترافهم هذا النمط من الاختطاف. ويعكف مكتب الممثل الخاص حاليا على إعداد مذكرة توجيهية تبين كيفية الاستخدام الكامل للأدوات المتاحة لوضع حد لهذا الانتهاك ومنعه. ويجب أيضا تعزيز التعاون الإقليمي لتنسيق التدابير المتخذة للتعامل مع حالات الاختطاف التي تتم عبر الحدود وكفالة إعادة إدماج المختطفين السابقين.

وما زال رصد الانتهاكات الجسيمة الستة والإبلاغ عنها على نفس القدر من الأهمية اليوم لقياس أثر النزاعات على الأطفال وتوجيه تدابيرنا وإرشاد استراتيجيات الوقاية.

ولئن كان منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين تحاصرهم النزاعات أو نتيجة لها مظهرا دائما من مظاهر النزاع في الوقت الحاضر فإنه أصبح يُستخدم أيضا بشكل متزايد كنتيك حربي. وثمة أمثلة كثيرة لأطفال تقطعت بهم السبل في مناطق محاصرة، أو حُرِّموا من إمكانية الحصول على الأغذية والمياه والمساعدة الطبية، بما في ذلك اللقاحات. وهذا هو الانتهاك الخطير الوحيد ضد الأطفال الذي لا يشكل معيارا للإدراج في القائمة. وحيدا لو قام المجتمع الدولي باستكشاف خيارات لتيسير إمكانية الوصول إلى المدنيين المحتاجين، بمن فيهم الأطفال، وضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم، يمكن زيادة تعزيز التقدم القوي الذي أحرز حتى الآن، وذلك من خلال مواصلة بذل الجهود للوصول إلى تصديق الجميع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، إلى جانب النص في التشريعات الوطنية على تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات واتخاذ تدابير وقائية.

ومن العناصر الأساسية للتصدي لتجنيد الأطفال ضمان أن يعامل هؤلاء الصبية والفتيات أساسا كضحايا. فقد تأكلت في السنوات الأخيرة بعض المكاسب التي تحققت في ضمان المعاملة الملائمة للأطفال المجندين أو الذين يدعى ارتباطهم بجماعات أو قوات مسلحة، لا سيما تحت ذريعة الأمن الوطني أو تدابير مكافحة الإرهاب. ويجري بانتظام توقيف واحتجاز أعداد متزايدة الضخامة من الأطفال في عمليات مكافحة الإرهاب استنادا إلى ارتباطهم المزعوم بأطراف النزاعات.

ويتعين، في مواجهة هذا الأمر، مضاعفة الجهود المبذولة في مجال الدعوة لضمان أن يعامل أي طفل يُدعى أنه تم تجنيدته أو استخدامه في النزاعات على أنه ضحية وليس على أنه تهديد للأمن. وهذا المبدأ لا يمكن أن تتجاهله الحكومات أو تهمشه نظرا لأن إعادة الإدماج الفعالة للأطفال أساسية لرفاه الطفل وكذلك لضمان استتباب السلام والأمن مدةً طويلة.

المساءلة بوصفها عنصرا أساسيا في منع الانتهاكات

المساءلة أمر أساسي في التصدي للانتهاكات ضد الأطفال، كما تشكل جانبا حاسما من جوانب منع تلك الانتهاكات. ومع ذلك، ما زال يتعين بذل جهود أكبر لضمان تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال إلى العدالة. وينبغي إجراء التحقيقات في الحوادث بسرعة وفعالية، ومساءلة من يتحملون المسؤولية عنها.

والعدالة والمساءلة أمران ضروريان لحماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا، وإنهاء دوامة النزاع في نهاية المطاف. ويجب تعزيز الأطر القانونية - بما في ذلك الإصلاح القضائي والتشريعي عند الاقتضاء - للتمكين من بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة ودعم تلك الجهود.

ويدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمُش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وتتخذ العدالة والمساءلة أشكالاً عديدة، بما في ذلك الملاحقات القضائية الفردية، والتعويضات، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي وإصلاح المؤسسات. ويامكان جميع هذه التدابير ضمان تحقيق العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتعزيز التعافي والمصالحة، وإشاعة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون.

التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة لدول

من التحديات والأولويات الرئيسية العمل مع الأطراف من غير الدول من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها. فالجماعات المسلحة غير التابعة لدول تشكّل بانتظام الأغلبية العظمى من الأطراف المدرجة في التقارير السنوية للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح لارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. فهذه الجماعات تشكل ٥١ طرفاً من الـ ٥٩ طرفاً الذين أُدرجوا في التقرير السنوي للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦.

وتتوافر حالياً إمكانيات تواصل اتصال جديدة للتعامل مع الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة لدول ومنع تلك الانتهاكات غير أن التحوار مع هذه المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة تكتنفه تحديات فريدة. إذ يلزم مراعاة طبيعة هذه الجهات والبيئات التي تعمل فيها وتطلعاتها وأهدافها. وتوتعاون الحكومات هو أيضا أمر بالغ الأهمية. وتقوم الممثلة الخاصة منذ فترة، كجزء من الولاية المنوطة بها، بحثاً جميع الحكومات المعنية على تيسير الحوار بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة غير التابعة لدول، باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق هدف حماية الأطفال المشترك.

ومن الجدير بالملاحظة أن ٣٣ جماعة من أصل ٥١ من الجماعات المسلحة غير التابعة لدول المدرجة حالياً في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لتجنيد الأطفال واستخدامها للأطفال تزاوّل نشاطها في البلدان التي تهمها مبادرة "أطفال لا جنود". وأدى توافق الآراء الذي ولدته الحملة إلى وضع أطر قانونية وسياساتية أقوى بشأن حماية الطفل في معظم البلدان المعنية. وبدأ قادة الجماعات المسلحة غير التابعة لدول يدركون المخاطر القانونية والسياسية المرتبطة بتجنيد الصبية والفتيات. واتصل العديد منهم بالأمم المتحدة منذ بداية الحملة لوضع خطط عمل.

تواصل الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة غير التابعة لدول

- ⊙ جمهورية أفريقيا الوسطى
- ⊙ جنوب السودان
- ⊙ السودان
- ⊙ الفلبين
- ⊙ كولومبيا
- ⊙ مالي
- ⊙ ميانمار
- ⊙ نيجيريا

عمليات السلام باعتبارها مداخل لحماية الأطفال

اعتُبرت محادثات السلام ومفاوضات وقف إطلاق النار منذ البداية مداخل لتلبية احتياجات الأطفال وحمايتهم. وعندما تبدأ أطراف النزاعات التفاوض بشأن السلام، تنشأ فرص فريدة لتلبية احتياجات أولئك الذين غالبا ما يشكلون غالبية السكان: الأطفال.

وقد أثبتت هذه الولاية في مناسبات عدة أن أطراف النزاعات يمكنها أن تتفق على حماية الأطفال، حتى عندما تختلف على كل شيء تقريبا. ويمكن أن يشكل تناول مسائل من قبيل فصل الأطفال والإفراج عنهم وتسليمهم نقطة انطلاق وأن يوفر مدخلا وقاسما مشتركا فريدا بين الأطراف في مفاوضات كان مآلها لولا ذلك أن تكون صعبة وطويلة الأمد.

ففي كولومبيا على سبيل المثال، أسهم تدخل الممثلة الخاصة في التوصل إلى اتفاق تاريخي بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والحكومة على إطلاق سراح جميع الأطفال الذين جندتهم القوات المسلحة الثورية.

وقد قالت ليلي زروقي "يُظهر الاتفاق بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي كيف يمكن أن تستخدم حماية الأطفال والرغبة العالمية لبناء مستقبل أفضل للصبية والفتيات كنقطة انطلاق حقيقية للتفاوض حول السلام. ويحدوني الأمل في السير على منوال ما تم إنجازه، في المفاوضات المقبلة في كولومبيا وفي أماكن أخرى".

وتتغنى الممثلة الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها كل فرصة للاتصال بأطراف النزاعات من أجل الحصول على التزامات وإجراءات تحدث فرقا في حياة الأطفال. وتشكل عمليات السلام فرصا حيوية وحيدا لو قامت هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والوسطاء بدعم إدماج الأولويات والمنظورات المتعلقة بحماية الطفل في المفاوضات. 

فرجينيا غامبا

مواجهة تحديات السنوات العشرين المقبلة

فرجينيا غامبا، رابع ممثل خاص للأمين العام يعنى بالأطفال والنزاع المسلح.
الصورة: مكتبة صور الأمم المتحدة/كيم هاوتن

ويكمن التحدي الذي أواجهه، بل إنه التحدي الذي نواجهه جميعاً، في الاستفادة بشكل كامل من الأدوات القوية التي تتيحها هذه الولاية لتحفيز العمل بشكل مستمر من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها حالياً ولتقديم المساعدة لعدد متزايد من الفتيان والفتيات المعرضين للخطر في النزاعات الدائرة حالياً في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم.

وقد سمحت لي خلفيتي وخبرتي في مجال نزع السلاح والسلام والأمن بأن أكتسب دراية بأكثر النزاعات استعصاءً، وكذلك بأن أكتسب مهارات تفاوض ضرورية مع الأطراف في النزاعات لإقناعهم بالتخلي عن الشيء الوحيد الذي غالباً ما يهتمون به أكثر من أي شيء آخر وهو أسلحتهم.

ويتمثل أحد أهدافي في ضمان أن تواصل هذه الولاية التحفيز على الابتكار والتقدم. وفي الأشهر القليلة المقبلة، سأعمل على تعزيز قدرة مكنتي على حشد الجهود على الصعيد العالمي من أجل التصدي لمحنة الأطفال المتضررين من النزاعات، كما سأعمل على تنمية قدرتنا على تقديم الدعم للزملاء العاملين في الميدان وفي المقر من خلال بلورة المزيد من التوجيهات والتحليلات المتعلقة بأفضل الممارسات.

وإنني أتطلع إلى مواصلة الإنجازات التي حققها الممثلون الخاصون الثلاثة الذين سبقوني في هذا المنصب كما أتطلع إلى العمل معكم جميعاً.



عندما توليتُ مهامى بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في ١ أيار/مايو، استعنتُ بكل ما تخوله هذه الولاية من دعم وإمكانات من أجل توفير الحماية بشكل ملموس لملايين الأطفال العالقين في خضم النزاعات.

ففي السنوات العشرين الماضية، اتحد المجتمع الدولي من أجل وضع حد للانتهاكات غير المقبولة المرتكبة في حق الأطفال في وقت الحرب وقد تمكّن من إحداث تغييرات في المواقف العالمية - ولا سيما إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود - وهي أمور كان يستحيل تصوّرها قبل بضع سنوات من ذلك.

تعيين رابع ممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال والنزاع المسلح
عينت فيرجينيا غامبا ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

— ٢٠١٧



في آب/أغسطس ٢٠١٦، أطفال يلعبون وقت غروب الشمس في مركز لحماية الأطفال بالقرب من باتنيو، جنوب السودان.

مصدر الصورة: Rich/UNICEF/UN-٢٨٢٨٢

ويمثل العمل الذي تم في العقد الماضي تنفيذاً للولاية مصدر أمل للملايين من الأطفال. وسيكون لقدرتنا على وضع حلول خلاقة ومواصلة تحسين طريقة عملنا معاً أثر حاسم على مستقبل الصبية والفتيات الذين لا يمكنهم الانتظار أكثر من ذلك للحصول على الحماية التي وعدنا بها. 

في كل يوم تذكرنا الأحوال المروعة التي يعانيها الأطفال رغماً عنهم بالمهمة الهائلة التي ما زال يتعين علينا القيام بها. والإجراءات المتخذة في كل مجال من المجالات المبيّنة أعلاه يمكن أن تحدث تغييراً دائماً في حياة الصبية والفتيات. ولقد أصبحنا أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى الدعم من المبادرات والبرامج ذات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الأطفال. كما ونحتاج أيضاً إلى أن نعد العدة لمواجهة إلى أن نستعد للتعامل من التحديات الجديدة.



